الأربعاء 24 نيسان 2024
العدد 5184 السنة الثامنة عشرة
Mercredi 24 Avril 2024 no 5184 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

جعجع لحلفائه: أنا قائد المعارضة
3

عودة للأطباء ولا عودة للطب
6

إبادة الأرمن: باشينيان يضحّي بـ«السردية»
13

200 يوم على الطوفان

كابوس رون أراد في انتظاركم
[8]

مُسيّرات المقاومة إلى «ما قبل حيفا»
[2]

(أ ف ب)

قضية اليوم

تفعيل معادلة «التوسيع بالتوسيع»
مُسيّرات المقاومة إلى «ما قبل حيفا»

علي حيدر

بعد 200 يوم من «حرب حقيقية» وفق المعلّق العسكري في قناة «كان» العبرية، عمّق وصول مُسيّرات حزب الله إلى شمال عكا، أي «ما قبل حيفا»، المأزق الذي يواجهه الكيان في مجمل الساحات، ومن ضمنها جبهة لبنان، حيث فشل تماماً في فك الارتباط بينها وبين جبهة غزة، أو في فرض وقائع ميدانية جنوب الليطاني بهدف تقييد عمليات المقاومة وردعها. ولعل أبرز الرسائل التي حملها استهداف حزب الله أمس مقر قيادة لواء غولاني ووحدة إيغوز في ثكنة شراغا، شمال عكا، ردأ على اغتيال الشهيد حسين عزقول في منطقة عدلون في الجنوب، «إطلاع» العدو على عيّنة مما ينتظره من ردود، وفقاً لمعادلة «بتوسّع منوسّع» التي أكّدها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله.

في أكثر من محطة منذ اندلاع الحرب الحالية، حاول العدو إحداث خرق في المعادلة القائمة مع لبنان، وفي كل مرة كان حزب الله يُقابل هذه المحاولات بردود تُحبط أهدافها وتحافظ على وتيرة الاشتباك الدائر على الحدود. ويبدو أن العدو الذي وسّع اعتداءاته أمس باستهداف عزقول، كان يستند إلى رهان على أن يكون الرد ضمن السقف الذي سبق أن أرسته المقاومة رداً على ضربات شكّلت تجاوزاً للقواعد. غير أن حزب الله فاجأه باختيار هدف عسكري نوعي لا سابق له منذ نحو سبعة أشهر. وعلى وقع هذه المفاجأة، رأت جهات إعلامية في كيان العدو أن إدراج هجمات حزب الله على أنها خاضعة لمنطق مُحكم أصبح من الماضي بعد السابع من تشرين الأول، وبعد الهجوم الإيراني الضخم على إسرائيل.

وقد انطوى رد حزب الله، في هدفه ومكانه وسياقه وأسلوبه، على رسائل عدة وفي اتجاهات متعددة، إذ بدّد أي رهان يمكن أن يكون قد راود العدو (وهو المرجّح ذلك بعدما انكشف حجم القصور الاستخباري الإسرائيلي في فهم من يواجهون العدوان من غزة إلى إيران مروراً بلبنان واليمن)، بأن حزب الله قد يكتفي بالسقف الذي أرساه في ردود سابقة، تجنباً للتدرج إلى سيناريوهات دراماتيكية. وفي هذا الحال، فإن ذلك يمنح العدو هامشاً أكبر لتوسيع نطاق الاستهداف، وهو ما أحبطه الردّ السريع.

كذلك، أكّد حزب الله بالأفعال ما سبق أن تعهّد به بأن تجاوز العدو لخطوط محددة في قواعد الاشتباك، سيُقابل بتوسيع نطاق الردود في العمق الإسرائيلي. في ضوء ذلك، شكّل الاستهداف نوعاً من المفاجأة التي تتيح لمؤسسة القرار السياسي والأمني في تل أبيب تصوّر مروحة من سيناريوهات التصعيد التي يمكن أن تطاول العمق الإسرائيلي رداً على أي تصعيد للعدو، ما يضعه أمام خيارات ضيقة ومُكلفة. أضف إلى ذلك أنها ترسّخ حضور إرادة حزب الله وقدراته في حسابات جهات التقدير والقرار في تل أبيب، وهي من أهم العوامل التي مكّنت الحزب حتى الآن من إسناد غزة وتوفير الحماية لعمق لبنان وكبح أي محاولة لتوسيع نطاق المعركة بدون أثمان.

والمؤكد أن الارتقاء في الردود، الموازي للعمليات اليومية، يُفاقم الضغوط على القيادتين السياسية والأمنية. وإذا كان استهداف مقر قيادة لواء غولاني وإيغوز في ثكنة شراغا، أتى رداً على ما سبق من اغتيالات، فإنه يعني بالنسبة إلى قيادة العدو أن هذا المسار سيتواصل ويتكرر في مقابل أي اعتداء مشابه بما يماثله في العمق الإسرائيلي. ويعني ذلك أيضاً، أنه بات على العدو أن يوطّن نفسه لما هو أبعد مدى إن اقتضى الميدان ذلك.

في الخلاصة، تساهم هذه المحطة من المواجهة في تعميق المأزق الإسرائيلي إزاء جبهة لبنان وتقدّم لقيادة العدو عيّنة ملموسة من النتائج التي تنتظره في حال عمد إلى توسيع نطاق المعركة في عمق جنوب لبنان. الموقع الجغرافي للاستهداف وعنصر المفاجأة فيه يفرضان على العدو أن يأخذ في الحسبان أن قفزة نوعية إضافية قد تصل إلى حيفا، وأن ذلك يمكن أن يتحقق في سياق اعتداء وتوقيت لم يُحسب له حساب.

موقع اغتيال الشهيد عزقول في منطقة عدلون أمس (أ ف ب)

أبرز الرسائل التي حملها استهداف شمال عكا «إطلاع» العدو على عيّنة مما ينتظره من ردود

تقرير

حزب الله يثير فوضى في «الشمال»

ارتقاء نوعي سجّله حزب الله أمس باستهداف العمق الإسرائيلي، عبر هجوم جوي مركّب بمُسيّرات إشغالية وأخرى انقضاضية استهدفت مقر قيادة لواء غولاني ومقر وحدة إيغوز 621 في ثكنة شراغا شمال مدينة عكا المحتلة «أصابت أهدافها بدقة»، ردأ على العدوان الإسرائيلي على بلدة عدلون واغتيال أحد المقاومين.

مراسل القناة 12 الإسرائيلية قال إن هذه «ليست المرة الأولى التي يحدث فيها أمر من هذا النوع (...) لكنه هذه المرة مغاير بسبب بُعد المدى والعدد»، مشيراً إلى أن حزب الله «أرسل 3 مُسيّرات نحو الكريوت في وقت كان مئات المستوطنين يسبحون في شاطئ عكا وفي شاطئ الكريوت»، مشيراً إلى أن «صفارات الإنذار التي دوّت مع محاولات من الدفاعات الجوية الإسرائيلية لاعتراض المُسيّرات، أدّت إلى حالة من الهلع بين المستوطنين». وأكّدت إذاعة جيش الاحتلال أن 200 ألف مستوطن دخلوا الملاجئ في الشمال بعد إطلاق المُسيّرات من لبنان.

ولخّصت القناة 14 العبرية عطلة عيد الفصح اليهودي في الشمال أمس كالتالي: «24 إنذاراً، وحوالي 60 عملية إطلاق صواريخ، وإطلاق حوالي 6 طائرات من دون طيار، 200 يوم من اندلاع الحرب، تمّ إطلاق 5 صواريخ على سديروت، وصاروخين على زيكيم، ويوم معركة حقيقي في الشمال مع إطلاق نار من دون توقف، بما في ذلك إنذارات في عكا والكريوت، و133 شخصاً ما زالوا محتجزين لدى حماس»، معتبراً أنه «ليس عيد الحرية، إنه الفوضى».

ورأى المحلل العسكري للقناة 14 أن «هيئة الأركان الحالية ليست جيدة بما يكفي لتقودنا إلى الحرب المقبلة في الشمال بعد سبعة أشهر من اللعب»، معتبراً أن «من لا يعرف كيف يسحق العدو عليه أن يتخلى عن مكانه».

وعدد آخر من الصواريخ المضادة للدروع على أهداف عسكرية». فيما قال وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان إنه «بعد

أكّدت إذاعة جيش الاحتلال أن 200 ألف مستوطن نزلوا إلى الملاجئ

وواصل حزب الله أمس ضرب المواقع والتحصينات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة، فاستهدف تجمعات لجنود العدو في محيط موقع العاصي وفي حرج رامية وتلة الكرنتينا، وموقعَي الرادار في مرزاع شبعا وروبيسات العلم في تلال كفرشوبا، فضلاً عن مبنى يتموضع فيه جنود العدو في مستعمرة المنارة. كما أمطر مستعمرة مرغليوت (بلدة هونين اللبنانية المحتلة) بعشرات صواريخ الكاتيوشا.

وأعلن حزب الله استشهاد المقاومَين محمد خليل عطية من بلدة قانا وحسين علي عزقول من بلدة قلاويه.

تقرير

بري: الرئاسة لم تنضج بعد

لخّص رئيس مجلس النواب نبيه بري حصيلة اجتماعه بسفراء اللجنة الخماسية أمس، بأن انتخابات الرئاسة «ليست ناضجة بعد. هناك تقدم بطيء، لكنها لم تنضج كفاية».

وأوضح بري الذي استقبل أعضاء الخماسية لإطلاعه على حصيلة لقاءاتهم بالأفرقاء السياسيين أن السفراء لم يطلبوا منه توجيه دعوة إلى جلسة الانتخاب، وأن الاجتماع اقتصر على الخوض في موضوع الحوار. وأشار إلى أنه استشفّ من السفراء أن «مبدأ الحوار قائم»، مشيراً إلى أنه قدّم إليهم إيضاحات حول تفاصيل سألوا عنها «هي نفسها حرفياً كنت زوّدت كتلة الاعتدال الوطني بها عندما زارني أعضاؤها».

وأضاف أن أعضاء اللجنة «لم يأتوا بأفكار جديدة. حملوا معهم فكرة الحوار، وقالوا إن لديهم أجواء إيجابية عنه، وأرادوا الحصول مني على إيضاحات استفسارية ممن كانوا التقوا بهم».

وتغيّبت السفيرة الأميركية ليزا جونسون عن اللقاء بداعي السفر وحضرت محلها القائمة بالأعمال. وأكّد السفير المصري علاء موسى بعد الزيارة أن «اللقاء كان إيجابياً وخطوة جديدة يمكن البناء عليها، وصولاً إلى انتخاب رئيس»، لافتاً إلى أنه «سيكون هناك مزيد من التشاور في الأيام المقبلة مع الكتل النيابية».

أخبار

تكليف البيسري بـ«ترحيل» السجناء السوريين

بعد وقت طويل من الركود وعدم تنفيذ رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي وعده، قبل عام تماماً، بالقيام بزيارة رسميّة لسوريا للتنسيق في شأن ملف النازحين، أعاد مقتل مسؤول حزب القوات اللبنانية في جبيل باسكال سليمان على أيدي عصابة سلب سورية الملف إلى الواجهة.

يومها، طرح وزير الخارجية عبدالله بو حبيب البدء، بترحيل الموقوفين والسجناء السوريين إلى بلادهم، بعدما عرض المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان أرقاماً حول ارتفاع معدل الجريمة وارتفاع عدد الموقوفين السوريين في جرائم كالسرقة والدعارة إلى نحو 30% من نزلاء السجون التي تعاني أزمة اكتظاظ. وأثار الطرح نقاشاً طويلاً بين من رأى عدم قانونية ترحيل الموقوفين قبل إصدار الأحكام، ومن اقترح أن يُصدر النائب العام التمييزي تعميماً بهذا الشأن. ولكن، كالعادة، نام الملف في الأدراج، قبل أن يستيقظ أمس في اجتماع وزاري - قضائي - أمني دعا إليه ميقاتي في السراي، وانتهى بتكليف المدير العام للأمن العام بالوكالة اللواء إلياس البيسري متابعة الأمر مع الجهات الأمنية السورية.

وبعد انتهاء الاجتماع، اتصل ميقاتي بنظيره السوري حسين عرنوس لإبلاغه بتكليف البيسري بمتابعة الأمر من دون الدخول في التفاصيل التقنية، علماً أنه ليس الاتصال الأول بين الرئيسين.

وقال وزير العدل هنري خوري، إثر الاجتماع، إن «إحصاءات وزارة الداخلية تؤكد وجود نحو 2500 سجين سوري في لبنان»، مشدداً على أن «هذه المشكلة لا يُمكن حلّها إلا بالتواصل مع الدولة السورية».

(الأخبار)

تقرير

خصومة القوات تحتّم التقاء التيار والثنائي

هيام القصيفي

لم يكن صدفةً أن تنفجر العلاقة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية في وقت دبّت الحرارة مجدداً بين التيار الوطني الحر وكل من الرئيس نبيه بري وحزب الله.

في العادة، لا يغضّ الثنائي الطرف عن اللهجة العالية التي ينتهجها التيار أو بعض أركانه ومسؤوليه حيال أي ملف عالق بينهما، فكيف الحال إذا اشتدت اللهجة يوماً بعد آخر، حيال قضايا استراتيجية كمشاركة حزب الله في حرب غزة، وقضايا داخلية كتغطية الحزب جلسات مجلس الوزراء والتعيينات والتمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون. ورغم استحكام الخلاف بين الطرفين، إلا أن المياه عادت فجأة إلى مجاريها، وذهب الثنائي إلى ضمان فوز التيار الوطني الحر بأصواته في انتخابات نقابة المهندسين، كخطوة أولى، في ظل تهدئة لافتة على طريق مسار يفترض أن ينكشف لاحقاً على متغيّرات.

أي علاقة للقوات اللبنانية بما جرى، في وقت استعاد التيار والقوات السجال بينهما بما يذكّر بمراحل الخلاف المستعرة التي يبدو أنها لم ولن تنتهي، ما دام الطرفان يجرّان معهما قاعدتهما الشعبية إلى استعادة مرحلة التسعينيات، بعدما بات تبادل الاتهامات هي السلعة الأكثر رواجاً واستقطاباً لجمهورين حزبيين متمسّكين بقياداتهما مهما ارتكبتا من أخطاء؟

من البديهيات السياسية لدى معارضي حزب الله أن هناك نزعة دائمة للتصويب على القوات اللبنانية على قاعدة أنها تشكل اليوم خطراً مباشراً. في حين أن معارضي القوات في الشارع المسيحي يرون مبالغة في هذا التوصيف، لأن ذلك يزيد من تضخيم واقعها ويجعلها حالة متقدّمة، رغم أن خطابها السياسي لا يلاقي إجماعاً سياسياً على مستوى النقاش الفعلي للمشكلات الحقيقية، ولا سيما أن أحداً من هؤلاء لا يقفز فوق واقع أن القوات تنزع إلى حالة إلغائية لمعارضيها كما لحلفائها.

الأمر نفسه حصل قبل التسعينيات وبعد عام 2005. فذهبت قرنة شهوان ضحية محاولة التفرد بالقرار المعارض، وسقط حلفاء في قوى 14 آذار على الأساس نفسه رغم ما استفادته القوات من الطرفين لتعزيز وضعيتها السياسية. وحتى حزب الكتائب الذي خرجت القوات من رحمه لم تستطع صياغة تفاهم معه بالحد المقبول إلا بشق النفس وتحت ضغط داخلي وخارجي.

هذا كله لا يلغي وقائع أخرى تتعلق بحيثية التيار الوطني الحر والثنائي الشيعي حيال القوات. لا شك أن استعادة القوات حضورها النيابي بعدما رفعت عدد نواب كتلتها في الانتخابات الأخيرة، كانت أحد المؤشرات المقلقة للتيار كخصم مسيحي وللثنائي معاً. ورغم العلاقة التي جمعت القوات ببري ومحاولة إبقاء مساحة من التواصل بينهما، إلا أن ما يفرّق بينهما أكثر مما يجمع. كما أن القوات حاولت في مرحلة سابقة تهدئة الخلاف مع حزب الله، وحتى إن ثمة من يعتبر أنها لا تزال تراعي الحزب في بعض المفاصل. إلا أن الأحداث المتتالية أخذت الأوضاع إلى مكان آخر. يدرك الثنائي كما التيار أن القوات، بناءً على وقائع موثقة، تتمدّد في شرائح متنوعة من القاعدة المسيحية. هذا لا يعفي من الأخطاء ومن الخطوات المتعثّرة في النهج الذي تسلكه استراتيجياً، في كونها تعتمد سياسة الكسب المرحلي، لكنّ الوقائع التي يعرفها التيار (والثنائي)، تثير قلقه على المستقبل القريب، لأنها تكرس لحالة متجددة للقوات يمكن الاستثمار فيها على المدى البعيد. وقد ضاعف من التوجّس من تمدد القوات شعبياً التقاؤها مع المعارضة التي نجحت في الانتخابات النيابية تحت شعار التغيير وكذلك مع الكتائب على معارضة حزب الله، وحول بعض الملفات السياسية التي أعطت المعارضة حضوراً أوسع، ولو كان ذلك أحياناً بفعل ضغط خارجي. يضاف إلى ذلك ما يعيشه التيار الوطني الحر من خلافات داخلية تقلق الثنائي، لأن هذه الخلافات باتت تشكل ثقلاً متنامياً. ومن بين عن القوات وغيرها، أثر جمع التقدّم خطوة إلى الأمام، وهو ما رأت فيه أوساط معارضة معنية «نسفاً لفكرة الجبهة التي يجتمع تحتها

رغم الافتراقات، يدرك التيار انه يحتاج إلى الثنائي في ظل تنامي القوات التي تستفيد من التشتّت العوني

المختلفين مع قيادة التيار الحالية شخصيات على صلة وتنسيق مع الحزب، وليس من مصلحته التضحية بها. وعلى المدى البعيد، يحتاج الثنائي إلى حليف مسيحي لا يؤمّن له الحماية الداخلية والغطاء فحسب، إنما يخلق توازناً في وجه معارضيه المسيحيين. ومن أجل ذلك، ستتكرر تجربة إعطاء الثنائي أصواته للتيار الوطني مع أي انتخابات، رغم كل ما فرّق بينهما في السنتين الأخيرتين. والتيار، الذي غضّ النظر عما كان يعتبره أخطاء مميتة في حقه، بات مدركاً أكثر من أي وقت أنه يحتاج إلى الثنائي، في ظل نازي الخلافات الداخلية وتنامي القوات التي تستفيد من التشتت العوني. ورغم أن الملف الرئاسي لا يزال عالقاً بين التيار والثنائي، ويتقاطع التيار والقوات عليه حتى الآن، إلا أن الأحداث المتتالية كما في خطف وقتل المسؤول القواتي باسكال سليمان، أو السجال حول ملف النازحين السوريين والحوار الداخلي، كل ذلك يؤشر إلى أن الأمور سائرة إلى مسار قد تتغير فيه المعطيات السياسية لدى الطرفين. ولأن هناك تسليماً بأن الوضع الجنوبي باقٍ على ما هو عليه، في انتظار المفترق الاستراتيجي، يتحول السجال إلى الداخل، لتعزيز وضعيات القوى السياسية بكل أطيافها، والتي يستعيد كل منها خطاباً محلياً وخارجياً، عمره من عمر حروب الداخل المتنوعة، لكسر احتكار المشهد السياسي قبل الوصول إلى الاستحقاقات التي تستوجب من الجميع تقديم تنازلات مشروطة.

تقرير

جعجع لحلفائه: أنا قائد المعارضة

ندى أيوب

(أ ف ب)

يرفض رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع تقبّل فكرة أن تمرّ حادثة مقتل باسكال سليمان من دون تحقيق مكسب ما، وأن يُحكم على استثماره لها بالفشل. في اليومين الماضيين، «هبطت»، فجأة، على «قوى المعارضة» دعوات لحضور لقاء سياسي موسّع قبل ظهر السبت، تنهمك معراب في إنجاز تحضيراته وسط تكتّم شديد. وبطبيعة الحال وجدت في مقتل سليمان المدخل الأنسب للدعوة التي جاء فيها «بعد تفاقم مسلسل القتل والاغتيال، وتفلّت الحدود والإمعان في تفكيك الدولة، وانتشار السلاح غير الشرعي، وزجّ لبنان في أتون الحروب الإقليمية، نتداعى إلى لقاء تضامني وطني تحت عنوان 1701 دفاعاً عن لبنان». المدعوّون من نواب وشخصيات دائرين في فلك «السياديين» وآخرين مقرّبين سابقاً من تيار المستقبل ونواد سياسية ممن تلقّوا الدعوات، تمّ إعلامهم بسلة نقاط ستطرحها «القوات» للنقاش، تتعلق بمجمل الملفات السياسية والأمنية، بدءاً بملف الحدود الجنوبية، ودور الجيش والقرار 1701، وصولاً إلى تفعيل دور الدولة ومؤسساتها، وحكماً أزمة النزوح السوري.

مشهدية السبت كما يتخيّلها قائد القوات سمير جعجع الذي دعا إلى لقاء في عقر داره حدّد هو تاريخه وبرنامجه والنقاط التي يتضمّنها والخطوات العملية التي ستنجم عنه، ستكون بمثابة وثيقة سياسية، وإن لم تضعها «القوات» علناً في هذه الخانة. واللقاء الذي سيُعرف لاحقاً بـ«لقاء معراب» ما يريد جعجع منه تثبيت قيادته لفريق المعارضة وإظهار بقية قواها مُلحقة بمشروع «القوات».

تقصّد جعجع ابتزاز حلفائه بدعوةٍ مفخّخة يتطابق مضمونها السياسي ومشروعهم، أزعج عدداً من المدعوين العاملين على التحضير لإطلاق «جبهة موسّعة في وجه حزب الله»، أعلن عنها رئيس حزب «الكتائب» النائب سامي الجميّل منذ تسعة أشهر. فبينما كانت اللقاءات التحضيرية تُعقد في الصيفي، بحضور ممثلين المعارضون سواسيةً، والاتجاه نحو مهرجان، تذاكى جعجع في تجميل تظهيره وهندسته وتسميته، ليظهر بنتيجته أنّ معراب نظّمت أوسع تجمّع للمعارضين بقيادة جعجع ومن مقره، لتصبح الجبهة جبهة معراب لا المعارضة».

وتجزّم أطراف مُعارضة أنّ الاستياء مردّه إلى أنّ قائد «القوات» لم يكتفِ بلقاء تشاوري محدود، إنّما طبّق حرفياً ما كان حزب الكتائب يسعى إليه بجذب شخصيات سياسية وغير سياسية من مختلف القطاعات إلى «جبهة المعارضة» المنشودة. كما أنّه في وقتٍ أبعد الكتائب اللقاءات التنسيقية للجبهة عن الأضواء متحفّظاً عن نشر صور وبيانات، و«كان مخطّطاً أن تكونَ ولادة الجبهة واجتماعاتها الرسمية تحت سقفٍ محايد، على غرار ما عُرف بلقاء البريستول، قلب جعجع الطاولة ليجذب الأضواء»، موضحة أنّ «تلبية الدعوة تحكمها اعتبارات عدة تعني كل طرف، ولا تعني بالضرورة الموافقة على الخطوة بحد ذاتها».

ولا يخفي حلفاء لجعجع ممن يرفضون السير تحت مظلة «القوات»، رفضهم استغلال جعجع لهم لتحقيق مكاسب سياسية، إذ إنّه «يريد من لقاء السبت أن يقول للاعبين الخارجيين بأنه مرجعية المعارضة عندما يحين موعد البحث في التسويات المقبلة»، وما يفعله، باختصار شديد، هو طرح «منتج» على صورة «لقاء معارض واسع» لمَن يشتريه ويموّله.

لقاء السبت في معراب محاولة لإعلان جعجع نفسه مرجعية للمعارضة

تقرير

الأزمة متواصلة حتى إشعار آخر

رئيس بعثة صندوق النقد في لبنان أرنستو راميريز ريغو (مروان بو حيدر)

محمد وهبة

«لبنان ليس ضمن الأولويّات ولا يمثّل حاجة أو مصلحة دولية الآن»، هذه كانت خلاصة لقاءات رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان في أميركا في إطار اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين وعلى هامشها. في المجمل، توزّعت لقاءات كنعان بين: مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الخزانة وبعثة صندوق النقد إلى لبنان. والخلاصة نفسها، توصّل إليها نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي، وحاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري اللذان التقيا مع مسؤولي صندوق النقد والبنك الدوليين، ومع عدد من المغتربين. وبما أن كل الأطراف مرتبطة أو تربط نفسها بسلّم أولويات خارجي، فكل المؤشرات تشي بأن الأزمة في لبنان قائمة حتى إشعار آخر.

رغم ذلك، يمكن تعداد ملفَّين رئيسيّين تطرّقت إليهما هذه اللقاءات؛ أولها وأكثرها حراجة هو ملف تصنيف لبنان على اللائحة الرمادية لمنظّمة «فاتف». والثاني يتعلق بالعلاقة المعلّقة بين لبنان وصندوق النقد الدولي. ما يجمع هذين الملفين، أن لبنان «لم يدرج على لائحة أولويات الولايات المتحدة الأميركية. علينا أن نعمل من أجل وضع لبنان على مسار التقاطع مع المصالح الدولية. هناك مجموعات كبيرة من الدول في المنطقة التي تحرص أميركا على أن تتعامل مع أوضاعها، لكنّ لبنان في ظل الظروف الدولية الحالية قد يكون فرق عملة» وفق كنعان. صحيح أن الاهتمام الأميركي لا يزال قائماً بشأن «الاتفاق البحري والاتفاق مع صندوق النقد الدولي»، لكن أهمية هذا الأمر قياساً بالملفات الأخرى صار هامشياً، إنما «يمكن البناء عليه، وهذا يتطلب متابعة».

في هذا الإطار السياسي، يمكن القول إن الملف الأول المتعلق بتصنيف لبنان على لائحة «فاتف» الرمادية استحوذ على جزء مهم من النقاشات التي أثارها كنعان في لقاءاته الأميركية. وهذه المنظمة التي يطلق عليها اسم «مجموعة العمل المالي» هي منظمة دولية مقرّها باريس تأسّست في 1989، وتعمل على سنّ المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وفي سبيل ذلك تجري تقييماً لالتزام الدول بمعاييرها. ووفق معاييرها، أن لبنان لا يلتزم بمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، لأن أكثر من نصف اقتصاده مبنيٌّ على التداولات النقدية. لذا، فالمطلوب منه مجموعة إجراءات تقلّص اقتصاد الكاش. وفي هذا السياق، يقول كنعان إنه «جرى نقاش جدّي، ولا سيما مع رئيس القسم المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب في وزارة الخزانة الأميركية جيسي بيكر، الذي زار لبنان سابقاً، وفي مجلس الأمن القومي أيضاً». الأسئلة الأميركية عن العوائق التي منعت لبنان من مكافحة اقتصاد الكاش كانت هي محور النقاش. «الإجابة التي قدّمناها تتطرّق مباشرة إلى النتيجة المتوخاة من السماح بوضع لبنان على اللائحة الرمادية، إذ إن تصنيف لبنان سيعزّز اقتصاد الكاش أكثر بدلاً من مكافحته. والكل يعلم أن اقتصاد الكاش يتطلب إعادة إحياء القطاع المصرفي والقيام بإصلاحات لم تنفذ بعد، لذا فإن تعزيز الاقتصاد الشرعي يتطلب إعادة هيكلة المصارف باعتبارها المحرّك الأساسي للفوز بهذه الشرعية، وهذا أمر له متطلباته التي نوقشت مع صندوق النقد الدولي والاتفاق المبدئي معه الذي مضى عليه سنتان».

بالتوازي، يوافق نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي على أن لبنان «قد يصنّف على اللائحة الرمادية»، لكنه يعتقد أن الأمر «لا يشكّل مصيبة كبيرة، إذ إن هذا التصنيف يعني أن المطلوب من لبنان مجموعة إجراءات يجب أن تتخذ قبل تصنيفه على اللائحة السوداء، وهذا هو الأمر الأخطر».

> يبدو أن صندوق النقد الدولي يرفض تصنيف الودائع بين مؤهّلة وغير مؤهّلة

الملف الثاني الذي نوقش، يتعلق بالاتفاق على مستوى الموظفين بين صندوق النقد الدولي والحكومة اللبنانية. يتضمّن الاتفاق شروطاً أساسية مسبقة قبل تحويله إلى اتفاق نهائي، من بينها معالجة أوضاع المصارف وإعادة التوازن المالي للقطاع المالي وتوحيد سعر الصرف أو إقرار نظام صرف موثوق... وكل هذه المسائل لم تقرّ، بل اتخذت خطوات بشأنها ولم تصل إلى خواتيمها مثل اقتراح خطة معالجة أوضاع المصارف التي نسفت قبل مناقشتها في مجلس الوزراء، وقانون الكابيتال كونترول الذي نوقش مرات عدّة وبصيغ مختلفة من دون الاتفاق على أيّ واحدة فيها. أما نظام سعر الصرف فليس موثوقاً بعد لأنّ المصرف المركزي يتّكل على سحب الكتلة النقدية من السوق عبر طرف ثالث غير القطاع المالي التقليدي، وهو نظام يعمل بواسطة نظام جمع الكاش المطلوب مكافحته من منظمة «فاتف». المهمّ، يقول كنعان، إنه التقى بعثة الصندوق إلى لبنان برئاسة أرنستو ريغو، الذي أبلغه أنه سيزور لبنان في الشهر المقبل، وأن الاتفاق مع لبنان لا يزال قائماً، لكن «تكوّن لديّ انطباع من هذا اللقاء وغيره بأن المسؤولين في الصندوق توصلوا إلى اقتناع بأن المفاوضات مع لبنان بلغت مرحلة الوعود التي لم تنفذ. فضلاً عن أن بعض التدابير والإجراءات المتخذة لمعالجة أوضاع المصارف ليست مقبولة من الصندوق مثل مسألة «zero coupon» التي تتطلّب 7 مليارات دولار لتنفيذها ولا أحد لديه أيّ فكرة من أين ستأتي هذه الأموال. كل ما ستقدمه المصارف هو 500 مليون دولار، بينما الدولة وضعها معروف». كذلك الأمر بالنسبة إلى مسألة «الودائع المؤهّلة وغير المؤهّلة التي يبدو أنها لم تمرّ». لذا، يجب البحث عن تدابير وحلول أكثر واقعية وجدّية. لكن يبدو أن الصندوق قد يعدّل نظرته بشأن توزيع الخسائر القائم على الفصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، أي الفصل بين القطاع المالي الذي يشمل مصرف لبنان والمصارف، وبين ما قامت به الحكومة ووزارة المال، إنما يجب أن يبنى الأمر على «تحديد إمكانات المصارف وموجوداتها وإيراداتها». وبحسب كنعان، فإن الصندوق يقول: «اعطوني ما الذي يمكن القيام به لندرس الأمر». بمعنى أوضح، فإن الصندوق، كما يلمّح كنعان، لم يعد متمسّكاً بفكرته السابقة لتحديد المسؤوليات وتوزيع الالتزامات.

أما الشامي، فقد فضّل الحديث بشكل عام عن هذا الأمر، والإصرار على أن العلاقة مع الصندوق لا تزال على حالها، أي أنّ ما تغيّر هو في صلب السياسات التي ستقرّ في الاتفاق النهائي، إنما مسألة الاتفاق لا تزال قائمة بشكل طبيعي، «إذ أبدى الصندوق استعداده للمساعدة في جوانب إضافية مثل المساعدة التقنية والمساعدة المالية». صحيح أن مذكرة التفاهم بحاجة إلى «إعادة نظر، لكنّ الأهداف التي اتفق عليها لبنان مع الصندوق لا تزال قائمة».

تنافر لبناني في واشنطن

قالت مصادر متابعة إن النقاشات والمواقف التي أطلقها النواب والوزراء اللبنانيون الذين زاروا واشنطن أخيراً لعقد لقاءات مع ممثلي صندوق النقد والبنك الدولي، أثارت جوّاً من البلبلة لأن المسؤولين الأميركيين لاحظوا أن المطالب مختلفة وليست موحّدة، وأن المواضيع التي تثار تقدّم بشكل مختلف بين جهة وأخرى. وقد أدّى هذا الأمر إلى تشتّت الموقف اللبناني. فقد انصبّ اهتمام وزير الاقتصاد أمين سلام على الدفع باتجاه الاستحصال على قروض اقتصادية لأصحاب المشاريع الصغيرة، واقتصرت نقاشات نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي على إعادة هيكلة المصارف والمواضع ذات الصلة، بينما ركّز حاكم مصرف لبنان وسيم منصوري على سعيه لتأخير إدراج لبنان على اللائحة الرمادية، واعداً بخفض اقتصاد الكاش. وتشير المصادر إلى أن المسؤولين الأميركيين لمسوا تنافساً وتنافراً بين زوارهم اللبنانيين بلا تنسيق في أيّ تفصيل، رغم حجم الانهيار.

قضية

مشموشي: لا «سلسلة» قبل التوصيف الوظيفي

فؤاد بزي

في شباط الماضي اتّخذ مجلس الوزراء قراراً يقضي بوضع تصوّر لسلسلة رتب ورواتب جديدة للعاملين في القطاع العام. وعلى إثرها، أحيل هذا القرار من رئاسة الحكومة إلى رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي لتنفيذه بالتعاون مع شركة «سيغما». فُهم القرار خطأً، ففيما اعتقد العاملون في القطاع العام أن الحكومة ستطرح سلسلة رتب ورواتب جديدة للنقاش من أجل تصحيح الرواتب والأجور بما يتناسب مع فئاتهم الوظيفية الحالية ومؤشرات التضخّم ودمج كل المساعدات والبدلات في أصل الراتب، تبيّن بحسب مشموشي أن الأمر مختلف تماماً، إذ إن القرار أشار إلى «وضع تصوّر» بدلاً من «إعداد سلسلة». تقول مشموشي لـ«الأخبار»، إنها بموجب تطبيق حرفي لقرار مجلس الوزراء، ستعمل على «تثبيت الواقع الذي طرأ على الرواتب»، أما إعداد سلسلة رتب ورواتب جديدة فهو أمر «غير ممكن قبل التوصيف الوظيفي للإدارة العامة في لبنان». وتثبيت الواقع هو المرحلة الأولى لوضع التصوّر المطلوب، تليه المرحلة الثانية لتعديل بنية تركيب سلسلة الرتب والرواتب بما يتلاءم مع التوصيف الوظيفي الجديد الذي سيعدّه مجلس الخدمة.

بهذا المعنى، تشير مشموشي إلى أنها ستعمل على «تثبيت للواقع انطلاقاً من آذار 2024 عند إقرار مرسوم الزيادات الأخير 13020 أولاً، ثم اقتراح زيادة موضوعية في الرواتب ثانياً، وتقدير النفقات في السنوات المقبلة بناءً على دراسات تتعلق بأكلاف المعيشة والانتقال والاستشفاء والتعليم، بالإضافة إلى تطوّر الناتج المحلي والتضخّم، على أن تترافق مع بعض الخطوات الإصلاحية التي من شأنها تخفيف الأعباء المالية عن الخزينة». وتلفت إلى أن واقع الرواتب اليوم، تسوده الفوضى التي تربك المالية ومجلس الخدمة والإدارات العامة، إذ يتقاضى الموظف بجداول منفصلة أساس راتبه وكل زيادة أُقرّت خلال السنوات الماضية من تقديمات إضافية ومساعدات.

وبالتوازي تعمد مشموشي إلى إنجاز «توصيف وظيفي جديد تُحدّد فيه المهام والصلاحيات للوظائف في الدولة، وهذا هو التصوّر المثالي للسلسلة التي تؤدّي إلى رفع الإنتاجية». وتشرح مشموشي فكرتها القائمة على خطة تعاون مع الاتحاد الأوروبي والإدارة العامة الفرنسية، إذ تسعى لوضع كتيّبين يحتويان وصفاً وظيفياً لكلّ وظائف القطاع العام، مشيرةً إلى «وجود محاولات خلال ولاية الرئيسة السابقة للمجلس فاطمة الصايغ أفضت فعلاً إلى تحديد توصيف 30 وظيفة مشتركة بين الوزارات مثل الوظائف القانونية، المحاسبية، المعلوماتية، المالية، وبعض الوظائف الإدارية المساندة مثل محرّر ومدخل معلومات».

وتتضمّن خطّة مشموشي تحديثاً للإدارة العامة يهدف إلى «تشريح الوظائف إلى فئات، والفئات إلى مهام، والمهام إلى تنفيذية وقيادية». فعلى سبيل المثال لا يعمل كل موظفي الفئة الثالثة في نفس الظروف، إذ إن «منهم في إدارة الطيران المدني، وآخرون في مرفأ بيروت»، ما يعني «مخاطر عمل مختلفة وطبيعة عمل متفاوتة». لذا، ترى ضرورة إعادة تركيبة بنية السلسلة على الأسس التالية: «يوضع جدول واحد لكل وظائف الفئة الثالثة، على أساسه يقبض الموظفون أساس راتب واحد، ويضاف إليه تعويض معيّن يتقاضاه من يقوم بالمهام الإضافية، مثلاً ساعات الليل في المطار مخصّصة لمن يعمل ليلاً حصراً، ولا يتقاضاه كلّ من يعمل في المطار». وفي حال انتقل الموظف من وظيفة إلى أخرى «تنتفي أسباب حصوله على التعويضات الإضافية للوظيفة السابقة»، أما في حال وجود تعويضات للوظيفة الجديدة «فسيحصل عليها»، وعدا ذلك يحصل على أساس الراتب فقط. وعند إنهاء الخدمات، وخروج الموظف من الخدمة إلى التقاعد، يتقاضى معاشه التقاعدي من دون المخصّصات كونها مرتبطة بالوظيفة، وهذا العدل».

توافق مشموشي على وجود ظلم لاحق بالموظفين، لأيّ سلكٍ انتموا، وتقول إنّه «رغم كلّ الزيادات المالية التي حصل عليها، فهم لا يتقاضون الحدّ الأدنى لتأمين العيش الكريم، والمُقدّر بـ50 مليوناً من دون احتساب كلفتَي التعليم والاستشفاء». فهي تقف ضدّ الزيادات التي أعطيت بطريقة مقطوعة ما يترك التفاوتات بين الموظفين. وهي سبق أن اقترحت «مضاعفة الرواتب 8 مرّات بالإضافة إلى الرواتب السبعة، ليصبح مجموع ما يتقاضاه الموظفون بمختلف فئاتهم وضمنهم الأجهزة الأمنية، 15

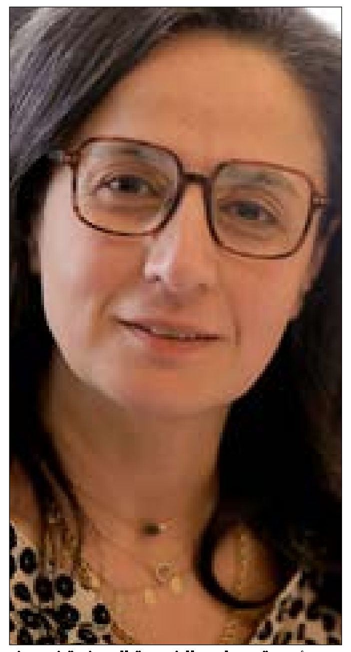

رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي (هيثم الموسوي)

> مجلس الخدمة المدنية يعمل على تعديل بنية سلاسل الرتب والرواتب في القطاع العام

راتباً. بالإضافة إلى زيادة بدل النقل إلى 9 ملايين ليرة شهرياً». واقترحت إعطاء المتقاعدين 85% من قيمة الراتب الذي يحصل عليه من هم في الخدمة.

كان الهدف من هذا الاقتراح الذي لم تأخذ به الحكومة «رفع الكلفة عن الموظف كي يتمكن من القدوم إلى عمله، فهو يدفع أكثر من بدل النقل المُقدّر بـ450 ألف ليرة يومياً للوصول إلى مركز العمل، وعليه أدفع له كلفة الوصول، وأشغّله». ورغم أن هذه الفكرة قابلة للنقاش باعتبار أن بدل النقل هو مصدر للدخل يجب أن يكون ضمن الراتب، إلا أن مشموشي تنسجم مع ما قامت به السلطة السياسية في إقرار بدل المثابرة مع فرق واحد وهو إصرارها على أن يصدر بقرار منفصل عن مرسوم الزيادات ليكون «بمثابة مكافأة للمجدّين من الموظفين بحق وليس حقاً مكتسباً للموظف سواء عمل أو لم يعمل، وإلا كيف نميّز الموظف الجيّد من غيره، خاصةً أنّ مرسوم الزيادات الأخير شمل كلّ الإداريين بمضاعفة الراتب. إزاء ذلك، وضع المجلس معايير علمية لاستحقاق البدل منها الحضور من الثامنة وحتى الثالثة والنصف لا الثانية بحسب بعض المطالبات، و16 يوماً شهرياً مع تبرير أيام الغياب في حال حصوله، وأخذ رئيس الحكومة في تعميمه بجزء كبير من التوصيات».

وفي هذا الإطار تلفت مشموشي إلى «مضاعفة تقديمات التعاونية الخاضعة لوصاية مجلس الخدمة، ورفع التغطية الصحية من طبابة واستشفاء ومنح تعليمية، بهدف التخفيف من الأعباء على الموظف، وفي المقابل طلبنا منه تأدية واجباته على أكمل وجه والإنتاج». إذاً، الزيادات على الرواتب لا يمكن أن تتم إلّا إذا ترافقت مع زيادة في الإيرادات وإنتاجية الدولة، ولكن «من غير المنطقي أن تُصرف كلّ إيرادات الدولة على الرواتب والأجور، بل يجب إعادة إدخال الصرف الاستثماري والتشغيلي والصرف على البنى التحتية». تضيف: «صحيح أن الإيرادات تزيد ولكنّها من الضرائب حصراً، فيما نحاول في الدراسة الآن التأكيد على وضع تصوّر لإعادة النفقات الاستثمارية إلى أفضل ما كانت عليه، والوصول لاحقاً إلى إيرادات من الاستثمار للتخفيف عن كاهل المواطنين». تسيير الإدارة لا يقف فقط عند تأمين راتب الموظف، بل عند تأمين بيئة عمل جيّدة من خلال تأمين اللوجستيات الأساسية لحسن سير العمل.

مؤتمر

الصناعيّون مشغولون بأجور عمّالهم فقط!

كريم الأمين

لم يتغيّر النقاش الاقتصادي عمّا قبل الأزمة. فالنخب الاقتصادية تواصل التنظير في سياق «الانتقال من الريع إلى الإنتاج» من دون أن تطرح مسارات تطبيقية. ولم يشذّ المؤتمر الذي أقامته أمس جمعية الصناعيين مع المجلس الاقتصادي الاجتماعي ووزارة الصناعة بعنوان «الصناعة اللبنانية: تحدّيات وآفاق»، بل كان أشبه بمسرحيّة، إذ ظهر أن هناك توافقاً على شكل القطاع الصناعي ودوره ووظيفته وعلى النظرة الفوقية لأصحاب العمل على العمال، بمعزل عن أيّ تطوير متّصل بالرؤية الاقتصادية والعلاقات التجارية الخارجية. وقد حصل هذا الأمر في ظلّ حضور رئيس الاتحاد العمّالي العام بشارة الأسمر الذي يفترض، نظرياً، أن يمثّل صوت العمّال وضمانة تحصيل حقوقهم في أيّ عملية تهدف إلى إعادة تشكيل القطاع الصناعي. فالأجور تدهورت بشكل مريع، بينما قال الأسمر في كلمته إن «النموّ في القطاع الصناعي انعكس إيجاباً على العمال». لا أحد يعلم شيئاً عن هذا النموّ ولا عن انعكاسه على العمال. رغم ذلك، الأسمر يصف أصحاب المصانع بـ«شركائه في الإنتاج». وتأكيداً على كلامه، قال الأمين العام للعلاقات الخارجية في جمعية الصناعيين منير البساط، في المحور الثاني من المؤتمر: «مؤسّستنا تتّجه نحو الإفلاس لأنه يستحيل أن تتحمّل أعباء قانون نهاية الخدمة ومضاعفات الأجر الذي وصل حدّه الأدنى إلى 18 مليون ليرة».

تخلّلت اللقاء جلسة افتتاحية تحدث فيها: رئيس جمعية الصناعيين سليم الزعني، رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي شارل عربيد، الوزير السابق محمد شقير، النائب فريد البستاني ووزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال جورج بوشيكيان. كانت معظم المداخلات شعبوية، كأنه عرض مسرحي لخطابات غير واقعية. وبعدها عرضت 4 دراسات تحاكي «الواقع الصناعي وتحدياته». الأولى بعنوان «الاقتصاد غير الشرعي وتأثيره على الصناعة الوطنية»، وفيها استفاض نائب رئيس جمعية الصناعيين زياد بكداش في شرح أضرار الاقتصاد الموازي من دون أن يقدّم أيّ اقتراح للحلّ، بل هو بنفسه وصف الحلول التي يطرحها بـ«الأحلام»، لكنه في المقابل استغرب وجود «براندات» تقليد من الصين، التي «يغشّون بها المواطن».

(مروان بو حيدر)

أما الثانية فكان عنوانها «السياسات الاجتماعية والمعاش التقاعدي»، وفيها حذّر البساط من أن رفع الحدّ الأدنى للأجور وصدور قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، يمكن أن يؤدّيا إلى إفلاس المؤسّسات، إذ إن الصناعيين تحمّلوا عن الدولة كلفة النقل للعمال، والبدلات الاجتماعية الأخرى، علماً أن هذه البدلات يجب أن تكون في أساس الراتب، والدولة كانت قد خدمتهم في فصلها من الراتب.

وفي الدراسة الأخيرة حول السياسة الضريبية والجمارك، طالب الصناعيون وأصحاب الرساميل بخفض معدّل الضريبة على أرباح الشركات إلى 10% بحجّة أن نسبة 17% مرتفعة. وقد توصّل هؤلاء إلى رقم 10% من خلال المقارنة مع قبرص التي تبلغ فيها الضريبة على الشركات 12,5%. وقيل فيها أيضاً إن لبنان لا يوفّر البيئة التي توفّرها قبرص للشركات. كما طُرح أن تُلغى الضريبة على الأجور، فيما تُرفع الضريبة على القيمة المضافة إلى 15%. وقيل إن الضريبة على القيمة المضافة ليست ضريبة تنازلية كما «يقول البعض»، بل هي ضريبة تصيب الميسورين أكثر من الأسر ذات الدخل المحدود.

إذاً، كل النقاش يتعلق بموضوع كلفة الأجور في المؤسسات الصناعية، بينما لم يتحدّث أحد عن كلفة الموارد الأولية ولا عن كلفة الطاقة، ولا أيّ إشارة إلى المنافسة التي تتعرض لها البضائع المصنعة محلياً من السلع المستوردة، ولا التنافس في الأسواق الخارجية. عملياً، لم تناقش أيّ خطّة للسياسة الصناعية، بل «نقّ» مرتبط بكلفة «شركاء الإنتاج» أي العمال. أيضاً، لم يجرِ أيّ نقاش في البنية الاقتصادية من زاوية رفع الصادرات عبر تعزيز الاستثمار بالصناعات التي يمكن أن تنافس دولياً حتى لو بشكل متأخر. ولم تناقش سياسات حماية الإنتاج المحلي من خلال إجراءات قانونية تفرضها الدولة لحماية الصناعات المحلية. ولم يتمّ التطرّق إلى استراتيجية التعامل مع سلاسل التوريد أو سلاسل القيم لكي يصبح القطاع مربحاً.

57 مرّة الزيادة في الأسعار منذ 2019

أصدر الإحصاء المركزي الرقم القياسي للأسعار عن شهر آذار والذي يظهر أن الأسعار واصلت الارتفاع ليصبح التضخّم التراكمي منذ نهاية 2018 لغاية نهاية آذار 2024، 5751%. أما معدل الزيادة الشهرية في الأسعار خلال آذار 2024 مقارنة مع آذار 2024 فقد بلغ 70,36%. ولا يزال بند المطاعم والفنادق، يتصدّر التضخّم بارتفاع نسبته 28407% منذ نهاية 2018، ويليه بند المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بنسبة 23379%، والمشروبات الروحية والتبغ والتنباك بنسبة 17952%. البنود الأساسية هي الأكثر تأثراً بتضخّم الأسعار، ما يعني أن الأسر اللبنانية تعاني من تضخّم الأسعار في احتياجاتها الأساسية. ويأتي ذلك، رغم استقرار نسبي في سعر الصرف منذ نحو سنة تقريباً، ما يعني أن النقاشات التي كانت دائرة في أشهر ما بعد الأزمة عن أن سعر الصرف هو المحرّك الأساسي لتضخّم الأسعار، لم يعد صالحاً لاعتماده كمؤشر لقراءة التضخّم. فأرقام الأشهر الأخيرة تشير بوضوح إلى أن سعر الصرف لم يعد يحرّك التضخّم، بل يبدو أن الأسعار ترتفع الآن بالدولار، أي أن هذه الصدمات المتواصلة لها أسباب أكثر ارتباطاً بالخارج، وهو ما يمكن رؤيته بوضوح في الدولرة النقدية التي باتت تسيطر على غالبية التعاملات التجارية في السوق. ورُصدت هذه الظاهرة منذ سماح وزارات الطاقة والاقتصاد والسياحة بالتسعير والدفع بالدولار، ما أسهم في رفع الأسعار بشكل كبير.

تحقيق

أصحاب الاختصاصات الدقيقة باقون في الخارج
عودة للأطباء ولا عودة للطب!

رجا نا حمية

كثر أخيراً الحديث عن عودة نهائية لأطباء غادروا لبنان مع انفجار الأزمة المالية للعمل في الخارج، وزاد منسوب التفاؤل من انعكاس هذه العودة تحسّناً في القطاع الطبي الذي فقد في السنوات الأخيرة نحو 35% من الأطباء المتمرسين، بحسب نقابتي بيروت والشمال. وتؤكد حصيلة غير نهائية أن نحو 20% ممن غادروا استأنفوا التواصل مع نقابتهم وأعادوا فتح عياداتهم.

غير أن هذه العودة لا يبدو أنها ستؤسس لبداية مؤملة لإعادة «تأهيل» القطاع الطبي لأسباب عدة، تبدأ بأرقام العائدين التي لم تتجاوز حتى اللحظة 20% من نسبة المغادرين بحسب أرقام نقابتي الأطباء في بيروت والشمال. ويوضح نقيب أطباء الشمال الدكتور محمد صافي أن «طبيباً واحداً عاد من بين كل خمسة أطباء غادروا لبنان»، لافتاً إلى أن غالبية العائدين يأتون من الدول العربية، لا سيما العراق والخليج (تحديداً السعودية) «بعدما أدّت الهجرة الكبيرة للأطباء وحتى الممرضين إلى انخفاض الرواتب وتقليص الحوافز» ما دفع بكثيرين إلى العودة، خصوصاً بعد دولرة الفحوصات.

وفي ثاني الأسباب التي تقلّل من أهمية العودة أن الهجرة لا تزال «شغّالة»، وإن ليس بالزخم نفسه كما في السنوات الثلاث الأولى من عمر الأزمة، ما يعني أن النزف مستمر. أما السبب الثالث، والأكثر أهمية، فيتعلّق بـ«هوية» العائدين. إذ يجمع المعنيون في النقابتين أنهم من أصحاب الإختصاصات العامة والشائعة «الذين لم يتركوا فراغاً كبيراً لوجود بدلاء لهم في لبنان»، فيما أصحاب الاختصاصات المتميزة والدقيقة «لا يعودون بسهولة»، بحسب أمين السر العام في نقابة أطباء بيروت الدكتور رفيق سلوم، لأن هؤلاء «مرغوبون بسبب اختصاصاتهم وتُعرض عليهم رواتب وحوافز مشجعة. ويوضح أن «من كانت وجهتهم أميركا أو فرنسا، مثلاً، لا يعودون على عكس من قصدوا دولاً عربية أو دولاً أوروبية أخرى. ولا يتعلق الأمر دائماً بالاستفادة المادية، وإنما أيضاً بالعوامل النفسية والحياتية الأكث راحة بالنسبة اليهم». وإلى ذلك، هناك شريحة من الأطباء تعمل «إجر هون وإجر برا» بين لبنان وبلدان الإغتراب بسبب أهمية الاختصاصات التي يمتهنونها.

لكن، حتى في تلك المعادلة ثمة مخاطرة، وفق عضو اللجنة العلمية في نقابة أطباء بيروت الدكتور مروان الزغبي، إذ إن هؤلاء رتّبوا حياتهم على أساس برنامج شهري، جزء منه في لبنان وآخر في الخارج، «ولا يشمل برنامجهم الحالات الطارئة»، ما يعني عملياً أنهم «شبه مهاجرين»، مشيراً مثلاً إلى «طبيب أشعة يحضر كل شهر ونصف إلى لبنان لفترة وجيزة لإجراء كل ما هو مطلوب قبل أن يغادر، في الحالات الطارئة التي تحدث في غيابه على المستشفى أن يتدبّر أمره».

لذلك، يختصر بعض الأطباء الأمر بأن العائدين أشبه «بعساكر وليسوا ضباطاً»، ليس تقليلاً من قيمة من يعودون، وإنما توصيفاً لواقع قطاع بات يفتقد لكثير من أصحاب الإختصاصات الدقيقة بعد هجرة نهائية لهؤلاء الذين ميزوا يوماً مستشفيات لبنان. ويحاول الزغبي تلطيف الصورة بالقول إن العائدين هم أيضاً ضباط، ولكن «ضباط مشاة وليس ضباط طيران»، مشيراً إلى أن النقص في الإختصاصات الدقيقة لا يزال هو نفسه، إما بسبب محدودية أعداد الأطباء فيها في الأصل أو لأن هذه الإختصاصات مرغوبة في الخارج. وبترتيب الاختصاصات

> **سجّلت نقابتا بيروت والشمال عودة واحد من كل خمسة من الأطباء الذين هاجروا بعد الأزمة**

الغائبة من الأخطر إلى الأقل خطراً، يشير الزغبي إلى نقص فادح في صفوف جراحي شرايين الدماغ وجراحي القلب للأطفال والإنعاش للأطفال أيضاً. وينسحب النقص، وإن بنسبة أقل تراوح بين 70 إلى 50%، على اختصاصات أطباء الإنعاش والتخدير والأشعة، لا سيما للأمراض السرطانية، وأطباء الطوارئ والكلى وغيرها. ويشير إلى أنه في كل اختصاص هناك نقص «وتحديداً في بعض الحالات التي تحتاج إلى تقنيات عالية من توافرها منقوصاً». ولذلك «تلجأ المستشفيات إلى استعارة الأطباء من بعضها بعضاً».

على المدى الطويل، لا تفاؤل بأن القطاع الطبي سيعود إلى سابق عهده، أولاً بسبب الأوضاع المعيشية والسياسية والأمنية، وثانياً بسبب طريقة تعاطي المعنيين بالأمر، لا سيما السياسات التي تتبعها وزارة الصحة، والتي توحي «بأن القطاع الطبي ليس أولوية بالنسبة إليها» بدليل «الطريقة التي تتعامل بها الوزارة مع القطاع وليس آخرها مثلاً تقييمها للأعمال الطبية التي يقوم بها الأطباء، حيث حددت مقطوعة لكل عمل بشكل يمسّ بجوهر قيمة تلك الأعمال». وإذ يتفهم هؤلاء «أن ثمة ميزانية على وزارة الصحة توزيعها بما يغطي كل القطاعات»، إلا أن طريقة التعاطي تشير «وكأن آخر قطاع يجب أن يتحسن هو القطاع الطبي». والحل؟ بتعديل الطريقة «واعتبار هذا القطاع أولوية»، تضيف المصادر.

ويأسف هؤلاء إلى ما آل إليه مستوى الطب في لبنان، فبعد أن كان «أفضل من الطب في أميركا وكندا، اليوم أصبحنا في مكان بات فيه تأمين المدخول هاجساً»، ووصل التراجع في المهنة إلى حد تفكير أطباء كثر «بفتح بزنس طب في افريقيا مثلاً». وبدلاً من «أن نحثّ الطبيب على تطوير إمكانياته في اختصاصه وإن يرفع من مستواه، وصل بنا الحال لنقول له روح دبّر حالك». وبحسب الزغبي، هذا التعديل في الوجهة «نقلنا من center of excellence إلى مربّع الـsurvivor mode». ولذلك، فإن «كثراً من أطباء لبنان لم يعودوا بالمستوى المحدّث نفسه الذي كانوا يسعون إليه سابقاً، ومع مرور الوقت ستتضاعف الأزمة لأن الطبيب الذي لم يسع لتحديث معلوماته سيكون من الصعب عليه أن يواكب التطورات».

(الأرشيف)

تقرير

حروب لجان المباني
فوضى تهدّد السلامة العامة

زينب حمود

القانون اللبناني: جمعية المالكين واجبة

من الناحية القانونية، يؤلّف مجموع مالكي الوحدات السكنية في العقار الواحد «جمعية المالكين العامة» لإدارة العقار وتنظيم العلاقة بين أصحاب الملك عندما يزيد عدد الأقسام الخاصة على ثلاثة، بموجب مرسوم «تنظيم الملكية المشتركة في العقارات المبنية» الصادر عام 1983. ويؤكد المحامي بول مرقص «الزامية انتخاب رئيس للجمعية بطريقة الاقتراع السري فور تشكيل الجمعية ووضع نظام إدارة البناء مكتوباً ومصدّقاً لدى الكاتب العدل لتسجيله في السجل العقاري». والقرارات التي تتخذها الجمعية ملزمة، فقد «حدّد القانون سبل تنفيذها في حال عدم الامتثال لها، من دون أن ينصّ على عقوبات بحق المتخلّفين، على أنّ القرارات قابلة للطعن أمام محكمة البداية. فإذا لم يدفع المالك، مثلاً، ما يترتّب عليه من النفقات المشتركة خلال عشرة أيام من تبلّغه الإنذار، يعدّ الإنذار بمثابة سند خطي، ويحقّ لرئيس الجمعية أن يراجع دائرة الإجراء لتحصيلها وفق أحكام قانون تحصيل الديون الثابتة بسند خطي».

لم يعد الحديث حول لجان الأبنية يرتبط بتنافر ألوان ستائر الشرفات وتشابك أسلاك الكهرباء وجودة طلاء الجدران والبلاط. نتائج تعطيل اللجان باتت أكثر «كارثية»، مسجّلة في الأشهر القليلة الماضية سقوط مبنيَين في منطقة الشويفات، وجزء

> **إدارة المساحات المشتركة لا تحصل عبر الانتخابات بل كيفما اتّفق وبالقوة احياناً**

من مبنى في منطقة الرحاب، ومصعد في بئر العبد، وحادثة ضحايا وجرحى وخسائر مادية. في جولة سريعة على الأبنية في أكثر من منطقة، يتكشف تراكم الأعطال على مستوى الإنارة والمصاعد والنش، إلى جانب «الحروب» التي تدور حول مواقف السيارات.

يربط الخبير المحلّف في المحاكم اللبنانية المهندس المدني جهاد حيدر أحمد تهالك الأبنية والفوضى التي تعمّها بغياب مفهوم اللّجنة كجمعية تدير مصالح البناء وسكانه. ويشير إلى أنه «أثناء الكشف على سلامة الأبنية، لاحظنا أنّ إدارة المساحات المشتركة لا تحصل بالتوافق أو عبر انتخاب رئيس اللجنة وأعضائها، بل كيفما اتفق، وبالقوة في بعض الأحيان». لا تسري الديموقراطية في منطقة الليلكي مثلاً، إذ يمنع «كبير الحيّ» إجراء انتخابات لجان الأبنية ويختار رئيس اللجنة بنفسه، وينسحب منطق القوة على تقسيم مواقف السيارات بين سكان البناء الواحد، إلى جانب «ميان تفتقر إلى وجود لجان، ويتخلّف مالكو الشقق عن أداء واجباتهم تجاه الملك المشترك. وفي كثير من الأحيان، لا يجري التصويت في لجان الأبنية، بل تتخذ القرارات من قبل من يمسك بالصندوق، أو يُعيّن رئيس جمعية المالكين بالتراضي وليس بالتصويت، نظراً إلى المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقه ونذرة المالكين الذين يتطوّعون لحملها» بحسب المحامي بول مرقص.

وفي الغالب، هناك من يتخلّف عن دفع ما يتوجّب عليه لصندوق اللجنة، إما لعدم قدرته المادية أو لاتهام رئيس اللجنة بالاختلاس، فينتهي الأمر بفضّ اللجنة أو تجميد عملها ومراكمة الأعطال. لذلك يقول رئيس لجنة مبنى في الأشرفية إنه «لا يوجد أسوأ من إدارة مؤسسة مشتركة لا يكترث سكانها للمصلحة العامة، فيرفض سكان الطابق الأرضي مثلاً المشاركة في عزل سطح البناء لأنّ النش لا يطاولهم، أو تسديد فواتير المولد الخاص بحجة أنهم لا يحتاجون إلى المصعد 24/24، رغم أنهم يستفيدون من إنارة المدخل وسحب المياه إلى الخزانات». ودفع الخلاف على تشغيل المصعد على المولد الخاص بين الطوابق السفلية والعليا سكان بناء في الطبونة إلى «التقسيم»، وإقفال أبواب المصعد عن الطوابق المعارضة.

لماذا يفشل سكان المبنى الواحد في كثير من الأحيان في إدارة المساحات المشتركة؟ صحيح أنّ اللبناني كائن اجتماعي فعلاً، ويميل إلى العيش ضمن مجموعة، لكنه «يفتقر إلى الشعور بالانتماء إلى الدولة، والحيّ، والشارع، وحتى البناء، عدا عن أنّ غياب الدولة أنتج ثقافة اللانظام. لذلك تجد أحدهم حريصاً على نظافته الشخصية ونظافة منزله وترتيبه، لكنّه لا يتحمّس لتوحيد لون ستائر الشرفات مع الجيران أو تركيب دش واحد للسلاليت يوزّع أقنية أكثر على الجيران من دون أن يشوّه المنظر العام». تضاف إلى هذه الأسباب الأزمة الاقتصادية التي جعلت قيمة المبالغ في صناديق اللجان زهيدة مقابل ارتفاع كلفة تصليح الأعطال والصيانة الدورية. بعد الأزمة، يقول رئيس لجنة في بيروت، «توقّفنا عن دفع أجرة الناطور، وقمنا بمقايضة خدماته بالسكن في ملحق البناء». زد على ذلك، الخلافات التي تدور بين المالكين والمستأجرين على الجهة المسؤولة عن دفع مستحقات البناء، ولا سيما المستأجرين القدامى حيث يتقاضى المالك إيجاراً زهيداً لا يساوي ربع كلفة التصليح أحياناً، فيما يرفض المستأجر التصليح في مبنى قد يغادره قريباً.

يحذّر حيدر أحمد من مخاطر تعطيل لجان الأبنية لأن «التقاعس عن ترميم بناء من شأنه أن يؤدي إلى انهياره، وكلما أجّل السكان التصليح تضاعفت الفاتورة. فترتفع كلفة ترميم عمود مثلاً من 20 دولاراً إلى 500 بعد سنتين أو ثلاث سنوات عندما ينشقّ أكثر ويهترئ الحديد». ويوصي «بإشراف اللجنة على ترويب البلاط دورياً في الحمامات والمطابخ، حيث يزيد استخدام وسائل التنظيف مخلّفاً فراغات بين البلاطات، وبالتالي النش». وعن ارتفاع تكاليف الصيانة، يشير إلى أنّ «جمع مبالغ صغيرة شهرياً في صندوق اللجنة يتيح تأمين كلفة تصليح الأعطال الطارئة»، لكن «مراكمة الأعطال كلفة ترميم عمود مثلاً من 20 دولاراً إيجارها». ويتفق مرقص مع حيدر أحمد على ضرورة «نشر الوعي حول لجان الأبنية، وإشراف البلديات عليها لناحية الإلزامية تشكيلها والتزام جميع المالكين بالقرارات التي تصدر عنها، ولا سيما إذا اتخذت عبر التصويت».

مناقصة رقم 03/صناعية/2024- شراء Tear Tape لزوم الصناعة الوطنية

ترغب إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية في إجراء مناقصة بالظرف المختوم لدى الشركات العالمية المتخصصة بتصنيع مادة ال Tear Tape (عبر وكلائها المحليين) لشراء Tear Tape لزوم معمل السجائر في الحدث.

على الراغبين بالإشتراك الإلتزام بجدول المواعيد التالي:

- **الإربعاء الموافق 2024/05/15:** المهلة الأخيرة لإرسال الاستفسارات والأسئلة.
- **الخميس الموافق 2024/05/30 - الساعة الثانية عشر ظهراً:** المهلة الأخيرة لتقديم النماذج إلى إدارة حصر التبغ – مصلحة المشتريات.
- **الإربعاء الموافق 2024/06/12 - الساعة الثانية عشر ظهراً:** المهلة الأخيرة لتقديم العروض في أمانة سر المديرية العامة - مبنى الإدارة – الحدث.
- **الخميس الموافق 2024/06/13 - الساعة الحادية عشر:** بدء فض الغلافات في مبنى الإدارة – الحدث.

يمكن للراغبين بالإشتراك سحب دفتر الشروط من مركز الإدارة في الحدث – مصلحة المشتريات – طول أيام الأسبوع خلال الدوام الرسمي.

للمزيد من المعلومات الرجاء الإطلاع على الموقع الإلكتروني:
www.rltt.com.lb

الرئيس – المدير العام
المهندس ناصيف سقلاوي

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4577

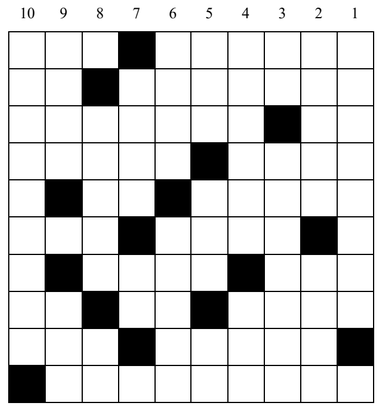

أفقيا

1- مدينة سياحية تركية – شعر الغنم – 2- إلهة الجمال والحبّ عند الإغريق – حرف جزم – 3- سقي – منطقة ساحلية في كرواتيا على الأدرياتيك – 4- يغلب ويذل – من فقدوا ازواجهم – 5- دولة أفريقية – صاح التيس – 6- ولد الفيل – إلهام – 7- نادر بالأجنبية – عاصمتها لاسا – 8- يربح – يجري في العروق – إسم موصول – 9- لعبة فيديو قديمة – لوم – 10- رئيس أميركي سابق

عمودياً

1- مكتشفة الراديوم مع زوجها – 2- صديقي – ماركة آلات موسيقية – 3- طعم الحنظل – ممثلة مصرية راحلة – 4- آخر ملوك القوط الغربيّين في اسبانيا قضى عليه طارق بن زياد – بحيرة فيليبينية – 5- يُشير – أكسر الخبز بالأصابع – ضعف ورق – 6- سينما باللهجة المصرية – مملكة قديمة في آسيا الوسطى قضى عليها الفرس – 7- نهر فرنسي – أغلظ أوتار العود – 8- نعش – ويْخ – 9- ملك انكليزي لقبَ بالفاتح – 100 سم – 10- من قمم جبل المكمل في لبنان

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- باب الأبواب – 2- طهران – أندس – 3- روما – جر – ني – 4- سان – التنبك – 5- الغمّ – بوارو – 6- هلهال – هل – 7- رنا – أبدي – 8- سومري – يحتج – 9- ور – وتر – بني – 10- لونجينس – فا

عمودياً

1- بطرس الرسول – 2- أهوال – نورو – 3- برمنغهام – 4- ١١١ – مل – روج – 5- لن – هايتي – 6- جلباب – رن – 7- بارتولدي – 8- ون – نا – يحبّ – 9- ادنبره – تنفّ – 10- بسيكولوجيا

sudoku 4577

	7		2		8		4	
5			3		1			6
1			4		7			2
	8			3				9
		7				2		
3				7			8	
4			7		3			1
	5		6		4		2	
	3		5		9		6	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4576

4	9	3	1	7	2	6	5	8
6	1	5	8	4	9	2	3	7
7	2	8	5	3	6	1	4	9
3	5	1	7	9	4	8	6	2
9	8	6	3	2	5	4	7	1
2	7	4	6	1	8	3	9	5
8	6	7	4	5	1	9	2	3
5	4	9	2	8	3	7	1	6
1	3	2	9	6	7	5	8	4

مشاهير 4577

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة إنكليزية (1890-1976). إشتهرت بكتابة الروايات البوليسية

6+7+8+4 = جزيرة يونانية ■ 9+11+3+10 = نوع سيارة إسبانية ■ 1+2+5 = لقب عثماني

حل الشبكة الماضية: جلال طالباني

طوفان الأقصى

200 يوم على «طوفان الأقصى»
المقاومة للعدو: كابوس «رون أراد» في انتظاركم

غزة ـ **يوسف فارس**

مع انقضاء 200 يوم على عملية «طوفان الأقصى» واندلاع الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، انشغل المراقبون والمحلّلون في الكيان بإجراء «جردة حساب» للحكومة والجيش، وما انجرّاه في الحرب وما أخفقا فيه. وفي المقابل، خرج الناطق باسم «كتائب القسّام»، أبو عبيدة، ليقدّم جردة مماثلة لما أنجزته المقاومة، ومعها جبهات المساندة من قوى «محور المقاومة»، مفتتحاً فصلاً جديداً من المواجهة، عنوانه أن الأسرى الإسرائيليين لدى حركة «حماس»، قد يتحوّلون جميعاً إلى «رون أراد».

وأكّد أبو عبيدة، في كلمته التي تأتي بعد غياب دام نحو 45 يوماً، أن «العدو لن يحصد سوى الخزي والهزيمة»، مضيفاً أن «المقاومة ستظلّ راسخة (...) وأن ضرباتها للعدو ستستمرّ حربه ليست سوى حرب إبادة». وذكّر بالأسيرين هدار غولدن وشاؤول آرون، اللذين هما لدى المقاومة منذ 10 سنوات، متوجّهاً إلى الجمهور الإسرائيلي بالقول: «أين الأسير الإسرائيلي من أصل إثيوبي أبراهام منغستو؟ وأين هشام السيد؟ (...) لقد طواهما النسيان». ونبّه إلى أن «سيناريو رون آراد ربما يكون السيناريو الأوفر حظاً تكراره مع أبنائكم في غزة»، مشدّداً على أن «الكرة في ملعب من يعنيه الأمر من جمهور العدو، لكن في وقت حرج وضيّق وخطير». ولفت إلى أن «من أهمّ آثار طوفان الأقصى استنهاض الأمة وتوحيد ساحاتها وجمع جبهاتها حول هدف واحد هو فلسطين والأقصى»، مؤكداً «(أننا) نقدّر كل جهد عسكري وشعبي انضم إلى طوفان الأقصى، ونخصّ جبهات القتال في لبنان واليمن والعراق وتضحياتها الأبية»، معتبراً أن «ردّة الفعل الهستيرية تجاه الفعل المقاوم من مختلف الجبهات تدل على أهمية ذلك العمل». ورأى أبو عبيدة أن «أولى الجبهات وأهمها هي جبهة الضفة المحتلة»، مضيفاً أن أهمّ الساحات العربية وأكثرها إشغالاً لبال العدو «الجماهير الأردنية التي ندعوها إلى رفع صوتها أكثر».

> **كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «ضباطاً كباراً في الجيش الإسرائيلي يعتزمون الاستقالة» لفشلهم في منع هجوم 7 أكتوبر**

وتتّخذ أشكالاً متجدّدة وتكتيكات متنوّعة ومتناسبة طالما استمر العدوان». وبشأن ربط الانتصار في الحرب بعملية عسكرية في رفح، قال أبو عبيدة إن هذا من «أكاذيب حكومة العدو المتواصلة لمحاولة إيهام العالم بأنها قضت على أغلبية الكتائب في قطاع غزة ولم تتبقَّ (أمامها) سوى كتائب رفح، للهروب من حقيقة الفشل الكبير». وجزم أن الحقوق الأساسية (...) وعلى رأسها وقف العدوان وانسحاب العدو وعودة النازحين وإعادة الإعمار ورفع الحصار»، معتبراً أن «تعنّت الاحتلال في هذه القضايا يؤكد أن وتتخذ أشكالاً متجدّدة وتكتيكات متنوّعة ومتناسبة طالما استمر العدوان». وبشأن ربط الانتصار في الحرب بعملية عسكرية في رفح، قال أبو عبيدة إن هذا من «أكاذيب حكومة العدو المتواصلة لمحاولة إيهام العالم بأنها قضت على أغلبية الكتائب في قطاع غزة ولم تتبقَّ (أمامها) سوى كتائب رفح، للهروب من حقيقة الفشل الكبير». وجزم أن الحقوق الأساسية (...) وعلى رأسها وقف العدوان وانسحاب العدو وعودة النازحين وإعادة الإعمار ورفع الحصار»، معتبراً أن «تعنّت الاحتلال في هذه القضايا يؤكد أن مكان الإطلاق. بمعنى آخر: شخص ما هنا لم يدرك أن شيئاً ما قد تغيّر». وأضاف في تعليق آخر، أن «القصة الحقيقية لقطاع غزة هذه الأيام: نحن لسنا على بعد خطوة واحدة من النصر، كما يحاول نتنياهو أن يبيعنا». أما «القناة 14»، فرأت أنه «إذا كان بإمكان قائد شعبة الاستخبارات العسكرية أن يستقيل الآن، فلا يوجد سبب يمنع رئيس الأركان ورئيس الشاباك ورئيس وحدة العمليات وقائد القيادة الجنوبية وقائد الوحدة 8200 من الاستقالة». مضيفة أن «قائد فرقة غزة، على أقلّ تقدير، يجب أن يغادر اليوم»، وأن «هؤلاء هم أصحاب الأدوار الرئيسية الذين كانوا في الظلام في تلك الليلة، لقد انتهت 200 يوم من الأعذار». وبدورها، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن «ضباطاً كباراً في الجيش الإسرائيلي يعتزمون الاستقالة» لفشلهم في منع هجوم 7 أكتوبر، متوقّعة «استقالة رئيس الأركان هرتسي هاليفي وضباط كبار آخرين - بينهم ما لا يقل عن 4 برتبة عميد على مستوى قادة الوحدات الميدانية - ضمن تأثير الدومينو لاستقالة أهارون حاليفا»، فيما اعتبر موقع «والا» أن «تحدياً كبيراً يواجه رئيس الأركان، هو تثبيت القيادات العليا في الجيش الإسرائيلي، وذلك بعد استقالة رئيس شعبة أمان».

على خط موازٍ، أكّد المتحدث باسم الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، أمس، أن «هناك حالة إحباط لدى الوسطاء بسبب عدم التوصل إلى اتفاق في شهر رمضان»، مشيراً إلى حاجة قطر إلى «إعادة تقييم جهود الوساطة في هذه المرحلة». ولفت إلى أن «وزراء في حكومة نتنياهو أدلوا بتصريحات تتحدث بشكل سلبي عن الدور القطري»، مؤكداً أن بلاده لن تقبل «استخدامها من أجل التموضع السياسي أو لأغراض انتخابية من أي طرف كان». وتعليقاً على زيارة وفد «حماس» بقيادة رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، إلى تركيا، ولقائه هناك الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، والحديث الذي رافق الزيارة عن دور تركي محتمل في الوساطة، قال المتحدث القطري إن «تركيا من أهم الدول الداعمة لجهود الوساطة التي تقودها قطر (...) والتنسيق مستمرّ مع شركائنا في تركيا بشأن سبل وقف الحرب على غزة». وحول الحديث عن «رحيل» قادة «حماس» من قطر، وربما انتقالهم إلى تركيا ودول أخرى، قال الأنصاري: «طالما أن وجود قادة حماس هنا في الدوحة مفيد وإيجابي لجهود الوساطة، فإنهم سيبقون هنا». وبهذا، تكون الدوحة قد ربطت بين دورها كوسيط، ووجود قادة «حماس» على أراضيها، وإذا ما انتفى أحد الأمرين، انتفى الآخر، في ما يمثل وسيلة ضغط على جميع الأطراف، وتحديداً الأميركيين والإسرائيليين، وأيضاً على «حماس»، عبر القول إن وجودها هناك رهن بما تقدّمه لإنجاح الوساطة القطرية.

انفراجة في شمال غزة: تنظيم ذاتي للمساعدات

غزة ـ **يوسف فارس**

منذ اغتيال نشطاء «مؤسسة المطبخ العالمي»، وما تسبّب به من ضغوط أسهمت في سماح جيش الاحتلال بإدخال شاحنات البضائع والمساعدات إلى المناطق التي كانت قد قاست المجاعة في شمال قطاع غزة، تغيّرت الأوضاع في المنطقة كثيراً، إذ تدخل بشكل يومي العشرات من شاحنات البضائع، إلى جانب شاحنات المساعدات التي تأخذ طريقها إلى التوزيع عبر «لجان الأحياء السكنية المحلية» و«لجان إدارة مراكز الإيواء». ووفقاً لمصدر في لجنة أحد الأحياء في مخيم جباليا، فقد شكّل أهالي الأحياء، التي عاد إليها السكان، لجاناً إدارية من الوجهاء والأكاديميين الذين يحظون بإجماع وقبول من شرائح المجتمع كافة، ليقوم هؤلاء، بجمع قوائم تتضمّن بيانات تفصيلية حول أعداد النازحين وأوضاعهم المعيشية وعدد أفراد أسرهم، وما إن كانوا يعيلون حالات مرضية، أو بينهم أطفال رُضع.

وتشكّل تلك اللجان المرجع الذي يُعتمد عليه في توزيع المساعدات على جميع الأسر. ويقول، طارق مصباح، وهو أحد القائمين على حي سكني في حديث إلى «الأخبار»، إنه «خلال الأسبوعين الماضيين، بدأت تصلنا كميات جيدة من المساعدات. حصل الأهالي على ثلاث دورات من الطحين: في المرة الأولى كيلوغرامان لكل أسرة، وفي المرة الثانية 6 كيلوغرامات، وفي المرة الثالثة 8 كيلوغرامات، بالإضافة إلى كمية جيدة من المعلبات (...) لا نستطيع القول إن أسبوعين من دخول المساعدات فترة كافية حتى تقلّص أو تقضي على آثار المجاعة، لكن الوضع أفضل من السابق في كل الأحوال».

أما الحدث الفارق في الحالة الاقتصادية، كما يرى محمود أبو صبح، وهو مدير أحد مراكز الإيواء في شمال القطاع، فـ«لم يكن دخول عدد محدود من شاحنات المساعدات فحسب، وإنما السماح بدخول عدد كبير من شاحنات البضائع التجارية، ما أعاد الحياة إلى الأسواق، وحرّر كميات كبيرة من أكياس الطحين التي كانت محتجَزة في مخازن المحتكرين، فضلاً عن السماح للمرة الأولى منذ أشهر بدخول أنواع مختلفة من اللحوم والخُضر والفواكه، التي نسي الأهالي مذاقها». ويقول أبو صبح، لـ«الأخبار»: «تحرّكت عجلة الاقتصاد مجدداً، واستعادت الأوراق النقدية بعضاً من قيمتها. في وقت سابق، كان راتب الموظف الحكومي لا يكفي لشراء شوال واحد من الطحين الذي قد لا يكفي العائلة أسبوعاً واحداً». ويضيف: «تترافق تلك الانفراجة في حركة البضائع والمساعدات، مع أزمة سيولة خانقة، وعجز حكومي في غزة عن صرف رواتب 40 ألف موظف لم يتلقّوا أي سُلف مالية منذ ثلاثة أشهر. وكذلك، تعيش طبقة العمال الذين تعطلوا عن العمل منذ بداية الحرب، حالة من العوز الشديد. وكل تلك الظروف، ليست مهمة بالنسبة إلى الأهالي، طالما توفّر رغيف الخبز الأبيض».

والجدير ذكره، في هذا السياق، أن الأسبوع الماضي شهد للمرة الأولى إعادة افتتاح عدد من المخابز التجارية. ووفقاً لمدير «مخبز السلطان» في حي الصبرة في الجنوب الشرقي لمدينة غزة، فقد أبرم «برنامج الأغذية العالمي» اتفاقاً مع إدارة عدد من مخابز شمال وادي غزة، يقضي بأن يوفّر البرنامج الطحين ووقود السولار بالمجّان، على أن تتولى إدارة المخبز تأمين باقي متطلّبات الإنتاج مثل الخميرة والملح والأيدي العاملة، ومقابل ذلك، تُباع ربطة الخبز الواحدة بخمسة شواكل للمستهلك. ويوضح مدير المخبز، في حديث إلى «الأخبار»، أن «سعر الربطة هذا أقل من سعره في فترة ما قبل الحرب، لكنّ المخبز لا يستطيع إنتاج سوى 2800 ربطة كل 24 ساعة، علماً أن حي الصبرة مثلاً، يسكنه قرابة 8 آلاف نسمة. حتى اللحظة فتحت ثلاثة مخابز في شمال وادي غزة أبوابها. وحتى نتحدث عن نقلة في مستوى الأمن الغذائي، نحن بحاجة إلى إعادة تأهيل العشرات من المخابز في مختلف المناطق».

إسرائيل بوجه «الأونروا»: جولة أولى خاسرة

رام الله ـ **أحمد العبد**

فيما تواصل إسرائيل هجومها على «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، متخذة من عملية «طوفان الأقصى» ذريعة للتحريض على الوكالة دولياً، تمهيداً لتقويض عملها والقضاء عليها، كشف تقرير أممي مستقل أن حكومة الاحتلال «لم تقدّم بعد الأدلة التي تدعم مزاعمها» بشأن «تورط» عدد من موظفي الوكالة في هجوم السابع من أكتوبر، كما أنها لم ترد على طلبات «الأونروا»، التي وجّهتها الأخيرة خلال شهري آذار الماضي ونيسان الجاري، إلى الحكومة الإسرائيلية، لتقديم الأسماء والأدلة الداعمة لمزاعمها. وخلُص التقرير، الذي أشرفت عليه وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، كاترين كولونا، بتكليف من «الأمم المتحدة» في شباط الماضي لقيادة «مراجعة حياد الوكالة والرد على مزاعم حدوث انتهاكات»، إلى أن «الأونروا كانت تزود إسرائيل بشكل منتظم بأسماء موظفيها للتدقيق»، فيما لم تكُن الحكومة الإسرائيلية تبدي «أي مخاوف» بشأن الارتباط المزعوم لهؤلاء بالمقاومة الفلسطينية، علماً أنها زعمت في أعقاب هجوم 7 أكتوبر أن 12 شخصاً من موظفي الوكالة شاركوا فيه، قبل أن تعاود «اتهام» أكثر من 450 آخرين، في آذار الفائت، بأنهم «عناصر مسلحون في جماعات إرهابية في غزة».

ويستبطن ذلك حقيقة أن حكومة الاحتلال بنت روايتها في التحريض على «الأونروا»، على الأكاذيب، والاعترافات المأخوذة من بعض الموظفين تحت الضغوط والمعاملة السيئة والانتهاكات، علاوة على الضرب المبرح، والإغراق إلى حد الاختناق، والتهديد بإيذاء الأهل، والاعتداءات عبر الكلاب البوليسية، والعنف الجنسي، وفقاً لما كشفته الوكالة في وقت سابق. وترجع عمليات التلفيق تلك إلى اعتقاد دولة الاحتلال بأنه بتفكيك «الأونروا» ستنتهي قضية اللاجئين كقضية سياسية، وسينتفي معها حق العودة، وهو ما عبّر عنه المفوض العام للوكالة، فيليب لازاريني، أمس، قائلاً إن «الدافع وراء الهجوم على الأونروا ليس عدم حيادها بل حرمان الفلسطينيين من وضع اللاجئين»، مؤكداً الالتزام «بتطبيق جميع التوصيات الواردة في التقرير»، وهو ما يتطلّب، وفقاً له «دعم الدول الأعضاء». وأضاف أن «180 من مقار الأونروا في قطاع غزة تعرضت للدمار، بينها 160 دمرت بشكل كامل»، لافتاً إلى أن عدد شاحنات المساعدات التي تدخل إلى قطاع غزة وصل إلى 250 يومياً ولكن هناك حاجة للمزيد».

وكان لازاريني، قال أمام «مجلس الأمن الدولي»، الأسبوع الماضي، إن «الأونروا» التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1949 هي «العمود الفقري للعمليات الإنسانية في غزة». وإذ ندّد بحملة «خبيثة» لوضع حد لعملياتها، فقد حذّر، في الوقت نفسه، من أن تفكيكها «ستكون له تداعيات طويلة الأمد»، على رأسها «تعميق الأزمة الإنسانية في غزة وتسريع ظهور المجاعة».

وطالما أكدت إسرائيل أنها ستعمل لمنع «الأونروا» من العمل في القطاع بعد انتهاء الحرب، بذريعة أن الوكالة تساعد في إدامة النزاع مع الفلسطينيين، وتمنح وضع اللاجئين لأحفادهم الذين تهجّروا من بلادهم. لكن دولة الاحتلال فشلت، حتى الآن، في إظهار أي دلائل تسعفها في إدانة «الأونروا»، فيما استنفدت بعض الدول تمويل الأخيرة لإدراكها صعوبة تعويض الدور الذي تقوم به في غزة. وفي أعقاب صدور التقرير، عادت «الأمم المتحدة» إلى حث جميع الدول على دعم «الأونروا» بشكل فعّال، كونها «شريان حياة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة»، علماً أن 16 دولة كانت أعلنت وقف أو تعليق تمويلها للوكالة، والبالغ 450 مليون دولار، على خلفية المزاعم الإسرائيلية، لتعود 10 دول إلى استئناف التمويل باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وهولندا والنمسا وليتوانيا. وقالت كولونا إن «الأونروا تقوم بدور لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة وهي أساسية في توفير المساعدات في غزة». وأضافت، خلال مؤتمر صحافي في نيويورك، أن التقرير الذي أعدّته أوصى بزيادة المساهمات المالية المخصّصة لعمل الوكالة، لافتة إلى أن «تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير سيساعد في تعزيز عمل الأونروا وضمان حياديتها».

من جهتها، رفضت حكومة الاحتلال التقرير الأممي، وادّعى المتحدث باسم خارجيتها، أورين مارمورشتاين، عبر منصة «إكس»، أن التقرير «يتجاهل خطورة المشكلة». وزعم أنه «إذا كان أكثر من 2,135 موظفاً في الأونروا أعضاء في حماس والجهاد الإسلامي، وخمسة من مديري مدارس الأونروا هم من نشطاء حماس، فإن مشكلة الأونروا في غزة ليست مشكلة عدد قليل من التفاح الفاسد»، مضيفاً أن «الوكالة شجرة مسمومة ومتعفّنة جذورها حماس». ورأى أن «هناك حلولاً أخرى، لا يمكن للأونروا أن تكون جزءاً من الحل في غزة ليس الآن، وليس في المستقبل». وفي المقابل، حذّرت حركة «حماس» من مساعي الاحتلال، بدعم من «أطراف دولية خبيثة، لاستبدال عمل الأونروا بهيئات وعناوين دولية أخرى»، مشيرة إلى أن استهداف الوكالة «يأتي في سياق حملة تجويع غير مسبوقة في شمال قطاع غزة»، متابعةً أن «قوات الاحتلال دمّرت قرابة 7 مخيمات للاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ تعدادهم 70% من سكان القطاع، 90% منهم يعانون الفقر المدقع، في حين أن 95% منهم لا يتقاضون أي دولار جراء البطالة المدمّرة». واعتبرت «حماس» أن تصريحات المفوّض العام للأونروا «تعكس جانباً من مؤامرات دولية لشطب قضية اللاجئين وجعلها قضية إنسانية إغاثية تقوم بها هيئات دولية لا علاقة لها بالأونروا».

فشلت دولة الاحتلال، حتى الآن، في إظهار أي دلائل تسعفها في إدانة «الأونروا» (أ ف ب)

ورحّبت «دائرة شؤون اللاجئين» في «منظمة التحرير»، بدورها، بالنتائج والتوصيات التي تضمّنها التقرير النهائي لمجموعة المراجعة المستقلة، وأثنت على «الشفافية التي تحلّى بها رئيس وأعضاء المجموعة خلال عملهم»، مؤكدة أن «التقرير عرّى الأكاذيب والادّعاءات الإسرائيلية ضد موظفي الأونروا». وطالبت «الدائرة»، الدول المانحة، بـ«استئناف تمويلها وعدم الانسياق وراء الادّعاءات الإسرائيلية، والمضي قدماً نحو دعم الأونروا من أجل تقديم الإغاثة الطارئة للاجئين الفلسطينيين لتخفيف معاناتهم الإنسانية، وتمكينها من القيام بمهامها وبرامج عملها الأساسية في التعليم والصحة والإغاثة والحماية».

عودة إلى بيت لاهيا: فشل الاحتلال... تكتيكي أيضاً

غزة ـ **يوسف فارس**

بعد مضي 200 يوم على الحرب على قطاع غزة، بعيد المشهد الميداني في شمال وادي غزة، وتحديداً في مدينة بيت لاهيا، التذكير بالأيام الأولى للحرب، حيث واصلت وسائط الدفعية والطيران الحربي شن غارات مكثّفة على كل مناطق البلدة، بالتوازي مع مطالبة جيش العدو الأهالي بإخلائها تمهيداً للبدء بعملية عسكرية كبيرة فيها، علماً أن تلك الأحداث، كانت قد وقعت بالتسلسل نفسه قبل نحو سبعة أشهر. وفي مقابل ذلك، أظهرت المقاومة، أمس، حضوراً ميدانياً لافتاً، فإلى جانب تمكّن «كتائب القسام» من قنص جنديين إسرائيليين في غضون 24 ساعة، واعتراف العدو بمقتلهما، قصفت «سرايا القدس» مستوطنة «سديروت» برشقة صاروخية، فيما أكمل ظهور الناطق العسكري باسم «القسام»، «أبو عبيدة» المشهد.

> **جيش العدو سيبدأ العمل على إخلاء رفح خلال الأيام المقبلة**

وبيت لاهيا مدينة حدودية، يشتهر أهلها بالزراعة، ونالت منذ السابع من أكتوبر وحتى الشهر الثالث من الحرب، القسط الأكبر من التدمير المنهجي، حيث جرّف العدو مئات الدونمات الزراعية فيها، وهدم الآلاف من منازلها، حارماً أهاليها من أي قدرة على استعادة نمط حياتهم المعتاد. وبالمعنى العسكري، زعم جيش العدو أنه اغتال مفاصل العمل الميداني من قادة «كتائب القسام» في المدينة، ونشر مواد إعلامية حاول عبرها التأكيد أن كل المجموعات المقاتلة هناك تم القضاء عليها بالكامل. وهنا، يقدر مصدر ميداني أن العملية المرتقبة في بيت لاهيا، «يمكن أن تُقرأ بشكل موضوعي من خلال حصول جيش العدو على معلومات استخبارية عن وجود أنفاق في منطقة ما، أو مواقع خفية للمقاومة، سيعمل على الدخول برّاً لتجريفها وتخريبها قبل أن يُقفل منسحباً». ويوضح المصدر، في حديث إلى «الأخبار» أنه «في دلالات العودة إلى منطقة من المفترض أنها نظيفة عسكرياً، يدور جيش العدو في دائرة مفرغة. يعود بعد 200 يوم لتنفيذ العمل ذاته في منطقة خُرّبت قصفاً. نحن لا نتحدّث عن فشل في تحقيق أي من أهداف الحرب الاستراتيجية، مثل القضاء على حماس وتحرير الأسرى، إنما يفشل اليوم في تحقيق أي منجز تكتيكي محدود المدى والتأثير، من مثل تصفير إطلاق النار في مناطق العمليات المكتملة».

فشلت دولة الاحتلال، حتى الآن، في إظهار أي دلائل تسعفها في إدانة «الأونروا» (أ ف ب)

وفي سياق متصل، رفع جيش العدو من مستوى تهديده بشن عملية عسكرية في رفح. ونقلت «هيئة البث الإسرائيلية» أخباراً أكّدت أن الجيش سيبدأ في العمل على إخلاء المدينة خلال الأيام المقبلة. وفيما يتركّز الجهد الميداني في شمال القطاع ووسطه، أعلن مسؤولون أميركيون أن الولايات المتحدة لم تطّلع على أي خطط لإخلاء المدنيين من رفح أو بدء عملية عسكرية فيها.

وفي خضمّ ذلك، أكمل ظهور «أبو عبيدة»، للمرة الأولى منذ ما يزيد عن 70 يوماً، مشهد السيطرة والتحكم الذي لم يُصر إلى تبديده حتى اليوم: ضابط استخبارات يرصد، ويقدّم المعلومات للمقاومة في الميدان، وتوثّق الكاميرا الصورة، وتُقدَّم كل المعطيات لقائد سياسي يرفض تقديم أي تنازلات على طاولة المفاوضات. وبكل تأكيد، ليست هذه الصورة المثلى التي كانت تتمنى دولة الاحتلال رؤية حركة «حماس» عليها بعد سبعة أشهر من الحرب.

طوفان الأقصى

انتفاضة طالبية في أميركا: من «كولومبيا» وأخواتها... هنا فلسطين

خضر خروبي

على وقع ارتفاع نسب المتعاطفين في صفوف الشباب الأميركي مع القضية الفلسطينية - مقارنة بالأجيال السابقة -، والتي لا تقلّ عن 60%، وفق بعض الاستطلاعات، لا تزال حادثة اعتقال أكثر من 100 طالب من داخل جامعة "كولومبيا" في مدينة نيويورك، وسماح إدارة الجامعة لشرطة الولاية بإخلاء مخيّم تضامني مع غزة، والتي تُعدّ أول عملية اقتحام تنفذها شرطة الولايات المتحدة داخل حرم الجامعة منذ احتجاجات حرب فيتنام في نهاية ستينيات القرن الماضي، تتفاعل. فبعد المواقف التي دان فيها الرئيس الأميركي، جو بايدن، حراك الناشطين المؤيّدين للقضية الفلسطينية داخل جامعات البلاد، منهماً إيّاهم بارتكاب أعمال

> ما يدور في باحات الجامعات الأميركية يشير إلى "النهج العقابي الأوسع نطاقاً، الذي باتت تتبناه إدارة بايدن بصورة متزايدة"

"معادية للسامية"، ومحذّراً ممّا سمّاه "التصاعد المقلق لمعاداة السامية في مدارسنا ومجتمعاتنا وعلى الإنترنت"، كمؤشر إلى تفضيله "مناخاً تربوياً" يناسب إسرائيل، جاءت التصريحات الجديدة لرئيسة جامعة كولومبيا، نعمت شفيق، لتحدث المزيد من الجدل.

فرئيسة الجامعة، وعلى غرار زميلاتها في جامعات "هارفرد" و"بنسلفانيا" و"معهد ماساشوستس للتكنولوجيا"، اللاتي خضعن لحملة مشابهة لما تتعرّض له شفيق لحثّها على الاستقالة، كانت قد استدعيت إلى جلسة استجواب أمام لجنة التعليم في الكونغرس، قبل نحو أسبوع، للردّ على اتهامات بتجاهل إدارة جامعتها الموجة المتصاعدة من "معاداة السامية"، و"كراهية اليهود". وعلى خلفية ذلك، أدلت بتصريحات لاحقة هي أشبه بـ"تلاوة فعل الندامة"، وخرجت لتدين ما سمّته "اللغة المعادية للسامية وسلوك الترهيب والمضايقة" داخل الحرم الجامعي في الآونة الأخيرة، ، معلنةً تفعيل التعليم عن بعد، وإغلاق بوابات الحرم الجامعي أمام أيّ شخص ليست لديه بطاقة جامعية، واضعةً تلك التدابير في سياق تخفيف التوتّرات بين الطلاب، والتي يفتعلها "أفراد لا ينتمون إلى جامعة كولومبيا، مُمّن جاؤوا لمتابعة أجنداتهم الخاصة"، وفق تعبيرها.

جامعات أميركا: صوت فلسطين vs صوت إسرائيل

تلك المواقف الصادرة عن شفيق، وما صاحبها من مشاهد قمعية في جامعة "كولومبيا"، ولّدت ردود فعل واسعة من جانب طلاب الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأميركية الأخرى خلال الأيام القليلة الماضية، على غرار جامعتَي "ييل" و"نيويورك"، حيث أُقيمت مخيّمات تضامنية مشابهة في حرم الجامعتَين العريقتَين، للمطالبة بإنهاء أيّ استثمارات في شركات الدفاع التي تتعامل مع إسرائيل. ولكنّ المشاركين في تلك المخيمات لاقوا المصير نفسه من الاعتقال على أيدي الشرطة، ومن تواطؤ إدارتَي "ييل" و"نيويورك" مع السلطات لتكميم أفواههم، والتلويح بإمكانية فرض تدابير "عقابية" و"تأديبية" في حقّهم، من بينها إجبارهم على تعليق الدراسة. والجدير ذكره أن الشرطة برّرت اعتقال طلاب وأعضاء من هيئة التدريس في جامعة "نيويورك" بإطلاق "هتافات تخويف (ضدّ اليهود) وعدّة حوادث معادية للسامية"، ومن بينها ترديد شعار "من النهر إلى البحر، فلسطين ستتحرّر". أما جامعة "هارفرد" فذهبت في "عقابها" للحراك الجامعي المتضامن مع فلسطين، إلى حدّ إعلانها تعليق عمل "لجنة التضامن مع فلسطين"، جنباً إلى جنب التشديد على حركة الدخول من وإلى ساحة الجامعة، ومناشدة طلابها التقيّد بـ"السياسات والإرشادات المتّبعة" في ما يخص تنظيم الفعاليات التضامنية مع غزة، بما فيها ما يتّصل بالكلام والسماح بالوصول إلى مساحات الحرم الجامعي.

استمرت الاصوات المطالبة باستقالة شفيق (أ ف ب)

وفي تعليقه على تلك التطورات، انتقد سفير إسرائيل السابق لدى الولايات المتحدة، وعضو "الكنيست" وكبير مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مايكل أورين، تساهُل جامعة "كولومبيا" مع النشاطات الداعمة للفلسطينيين، زاعماً أن الجامعة لم تمنع "معاداة السامية" من الازدهار في حرمها. وأشاد أورين بالمواقف الجديدة لشفيق، مشيراً إلى أن الأخيرة "حاولت تجنّب أخطاء نظرائها في جامعات هارفرد وبنسلفانيا ومعهد ماساتشوستس، الذين قلّلوا في كانون الأول الماضي من محنة اليهود في الحرم الجامعي"، مثنياً على تعهُّدها "معاقبة أولئك الذين يستخدمون لغة عنيفة" ضدّ اليهود. ومع ذلك، استمرت الأصوات المطالبة باستقالة شفيق، سواء من قِبَل بعض أعضاء هيئة التدريس المتعاطفين مع فلسطين، لمواقفها المتقلّبة، أو من وجوه يمينية متطرّفة من الحزبَين، بدعوى تعريضها حياة اليهود في "كولومبيا" لـ"الخطر"، ومن بين هؤلاء النائبة الديموقراطية عن ولاية كارولينا الشمالية كاثي مانينغ، والنائبة الجمهورية ليز ستيفانيك عن ولاية نيويورك.

في المقابل، أعرب بيول يون، وهو طالب الحقوق في جامعة "نيويورك، عن استهجانه الإجراءات الجديدة لإدارة جامعته والسلطات الأمنية على حدّ سواء، معتبراً إياها "حملة شنيعة" في حقّ الطلاب وحريتهم. بدورها، احتجّت "لجنة التضامن مع فلسطين" في جامعة "هارفرد"، على قرار منعها داخل الجامعة المذكورة، واعتبرت، في بيان، أن المؤسسة التعليمية العريقة "أظهرت لنا مراراً وتكراراً أن فلسطين تظلّ الاستثناء لحرية التعبير". أمّا الموقف الأكثر حماسة، فتبنّاه الفرع الوطني لمنظّمة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين"، حين دعا كلّ الجامعات إلى السير على خطى جامعة "كولومبيا" والضغط على إدارتها لسحب استثماراتها من إسرائيل، في حين أكدت الطالبة والناشطة الحقوقية، كاري زاريمبا، أن التعاطف الذي يحصل عليه طلاب جامعة "كولومبيا"، من زملائهم في الجامعات الأخرى في جميع أنحاء البلاد، ومن بينها جامعتا ولاية أوهايو، وميامي، إضافة إلى جامعات "تورث وستَرن"، و"برينستون"، و"براون"، "غير مسبوق على الإطلاق".

ثورة "الجامعات: فلسطين "قلب الحركة الطالبية" الاميركية

إزاء ذلك، قالت صحيفة "نيويورك تايمز" إنه "وبعد أقل من أسبوع على اعتقال أكثر من 100 متظاهر في جامعة كولومبيا، فإن الإداريين الأكثر نفوذاً في بعض الجامعات الأميركية يعدمون السبل، في تهدئة الأوضاع داخل جامعاتهم التي مزّقها الصراع في غزة". واعتبرت الصحيفة الأميركية أن التظاهرات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، وما يرافقها من مشهد مشحون بين مؤيّد ومعارض لإسرائيل، "ستستمر بشكل أو بآخر، في بعض الجامعات حتى نهاية العام الدراسي". وأشارت إلى أن الطلاب والناشطين الداعمين للشعب الفلسطيني، نظّموا فعاليات احتجاجية "بكثافة متفاوتة" داخل الجامعات منذ أحداث السابع من أكتوبر، "إلا أن هذه الجولة الخاصة، والجارية حالياً، من الاضطرابات الجامعية قد بدأت تكتسب قوّة كبرى منذ يوم الأربعاء الماضي".

من جهتها، أشارت صحيفة "واشنطن بوست" إلى أن ما يدور في باحات الجامعات الأميركية يشير إلى "النهج العقابي الأوسع نطاقاً، الذي باتت تتبناه إدارة (الرئيس جو بايدن) بصورة متزايدة"، وإلى "التأثير المخيف، الناجم عن أسلوب التشهير والاعتقالات" الذي تنتهجه في حقّ الناشطين المؤيّدين لفلسطين. ورأت الصحيفة الأميركية أن الاحتجاجات الطالبية الأخيرة "تحمل دلالة على التوترات المتزايدة في جميع أنحاء البلاد، حيث يحتجّ الآف الطلاب في الجامعات، سواء العامة أو الخاصة، الكبيرة والصغيرة، على الحرب الإسرائيلية في غزة بطرق أصبحت تهدّد بقلب نمط الحياة القائم في الجامعات رأساً على عقب". ومع ذلك، لا يزال البيت الأبيض على عهده تأديب الطلاب المتضامنين مع غزة، مع إصرار بايدن على "مواجهة الخطاب المعادي للسامية"، ووصف البيت الأبيض "ترديد خطاب منظّمات إرهابية في أعقاب أسوأ مذبحة ارتُكبت ضدّ الشعب اليهودي منذ المحرقة" بأنه "أمر حقير"!

جامعات أميركا تبحث عن عبّاسها

جمال غصن

في أحلامها عن اليوم التالي، تتوهّم «إسرائيل» أنه سيكون بإمكانها تنصيب محمود عباس أو من على شاكلته والياً على غزة، ليرفع همّاً وعبئاً عن جيش الاحتلال ويدير أمور القطاع بما يناسب توجّهات الكيان. لن تقوم لـ«إسرائيل» الاستعمارية

> لم تكن جامعة كولومبيا الوحيدة في تحرّكاتها الطلابية، لكنّ تحرّكات طلّابها شكّلت الصدمة الأكبر لصهاينة الحكم الأميركي

قائمة لولا عملاء محليّون يخدمونها ويسبقونها في إبعاد أخطار أهل الأرض عن محتلّها. هذه هي المعادلة السحريّة للاستعمار إن كان احتلالاً عسكريّاً أو اقتصاديّاً أو ثقافيّاً أو فكريّاً أو غيره.

كان من المفترض أن تقوم نعمت «مينوش» شفيق، رئيسة جامعة كولومبيا العريقة، بدور محمود عبّاس في جامعتها. فليس من المقبول أن يُرفع في حرم جامعةٍ نخبويّةٍ تقع في الناحية الغربية العليا من بلدية مانهاتن في مدينة نيويورك علمُ فلسطينيٍّ واحدٌ، فما بالك إن رفرفت المئات من الرايات السّود والبيض والخضر المزيّنة بمثلّث الهدف الأحمر؟ كان على رئيسة الجامعة المصريّة المولد، والمطوّبة بارونة على كامدن والإسكندرية وفقاً لخرافات ملكة لندن الراحلة، أن تتّعظ من خبرات جزرات وطنها الأم في تعاملها مع حالات التظاهر في جامعتها، أو على الأقل أن تسير على خطى جامعة هارفارد، العريقة هي الأخرى، في إغلاق أبواب الباحة المركزية في حرم الجامعة للمئات التجمّعات والحَرَج. لكن إقفال باحة هارفارد جاء بعدما طار رأس رئيستها عندما دافعت عن مفهوم حريّة التعبير، في جلسة استماع في الكونغرس الأميركي عند بداية الطوفان. تأخّرت شفيق وغيرها في إقفال الجامعات واستدعاء البوليس الأميركي المتوحّش دائماً، فيما يدعو عبّاس أعضاء الكونغرس الحرس الوطني إلى التدخّل حتى، لأن الأعلام المنبوذة ظهرت بأعداد «مقلقة جداً» بالنسبة إلى من كان يرتعب من «حرّ بطيخ».

لم تكن جامعة كولومبيا الوحيدة في تحرّكاتها الطلابية، لكنّ تحرّكات طلّابها شكّلت الصدمة الأكبر لصهاينة الحكم الأميركي، نظراً إلى موقع الجامعة الجغرافي على أرض الواقع، وموقعها الافتراضي بين الجامعات التي تخرّج النخبة الحاكمة في واشنطن في السياسة والقضاء والاقتصاد والثقافة وأدوات الاستعمار المباشر وغير المباشر. على أعلى المستويات، هناك الكسندر هاميلتون، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، والرئيسان فرانكلين وثيودور روزفلت، وصولاً إلى عرّاب الحروب المشتعلة على امتداد عالمنا العربي اليوم باراك أوباما. في وزارة الخارجية الأميركية، هناك خرّيجان من «كولومبيا»، قاتلتنا السابقة في عهد كلينتون مادلين أولبرايت، والمشارك في حرب الإبادة القائمة أنطوني بلينكن. في القضاء، هناك قضاةٌ في المحكمة الأميركية العليا أمثال روث بايدر غينسبرغ، من عالم الاستغلال الرأسمالي، هناك ديفد روكفيلر ووارن بافت. بين خَدَمة واشنطن في الخارج، يبرز الرئيس الأرجنتيني السابق ماوريسيو ماكري، الذي أعاد إغراق الأرجنتين في ديون خارجية بعد معركة ناجحة قادها البيرونيون ضد البنك الدولي وصندوق النقد على مدى عشرين عاماً، ميخائيل ساكاشفيلي، الذي وصل إلى حكم جورجيا على ظهر ثورة ملوّنة أيّام عزّ الثورات الملوّنة، والأفغاني أشرف غني الذي غادر قصر الرئاسة في كابل متدلّياً من دولاب طائرة عسكرية أميركية مهزومة. هذه، إلى جانب عدد كبير من أهل الاستعمار الثقافي في هوليود، هي عيّنة تاريخية من خرّيجي «كولومبيا». فماذا تفعل فلسطين في باحاتها؟

ليس مستغرباً أن يُستدعى الحرس الوطني لقمع التظاهرات (أ ف ب)

هذا هو ما يجعل المشهد في «كولومبيا» موجعاً لنخبة واشنطن أكثر من مشهد مخيمات التظاهر في جامعات أخرى على امتداد الولايات المتحدة. خرّيجو جامعة كاليفورنيا - بيركلي المعتصمون سوف يصبحون مهندسين ومبرمجين باغلبيتهم، وبعديدين كل البعد عن صناعة القرار في واشنطن، وسوف تبتلعهم غوغل وآبل وغيرهما من عمالقة «سيليكون قالي»، ولن يكون لهم صوت مهما اعتصموا اليوم. لكن «كولومبيا» و«يال» و«جورجتاون» غير. لذا ليس مستغرباً أن يُستدعى الحرس الوطني لقمع التظاهرات، رغم أن شرطة نيويورك أشرس وأشدّ تسليحاً من أغلب جيوش الأرض ولا تحتاج إلى مساعدة في قمع التظاهرات. في الماضي، عندما انتفضت جامعات أميركا ضدّ توسيع حرب فيتنام، كان السب الرئيسيّ أن طلاب هذه الجامعات كانوا مطلوبين للخدمة العسكرية ولا يريدون تأديتها. اليوم، المشهد مختلف، فلم يعد هناك خدمة إجبارية في عسكر أميركا إلّا للمحرومين المحتاجين إلى منح دراسية أو إقامة وجنسية أميركية. المحتجّون اليوم هم من نخبة ستقوم بدور في السياسة والقضاء والاقتصاد والثقافة... والاستعمار. وحتى هؤلاء ضاقوا بتصرفات «إسرائيل» ذرعاً.

واشنطن الكهلة لا تعرف كيف تواجه حالة كهذه لأنها لم تعتدها. سوف يطيحون بنعمت شفيق ككبش محرقة، على أمل أن يخيفوا من بقي من الأكاديميين المحظيّين في المؤسسة، ويقفل الرئيس التالي أبواب الاعتراض كما حصل في جامعة هارفارد. لا يمكنهم الكفر بالتنوّع الذي طالما تغنّوا به، على الأقل ليس في نيويورك، فلا عودة إلى البيوريتانية الأنغليكانية التي أسست الجامعة. هنا لا بدّ من اقتراح نموذج ناجح لرئاسة جامعة أميركية نخبويّة، لا وجود لأيّ حراك ضد الإبادة بحق شعب غزة في حرمها. «لا حسّ ولا نسّ». فما رأيكم بمحمود عباس راس بيروت بديلاً من «مينوش»؟

قضية

تحرّك سعودي متجدّد نحو صنعاء
إرادة حلّ تعوّقها واشنطن

صنعاء ـ رشيد الحداد

تدفع السعودية، منذ أيام، عبر الوساطة العمانية، نحو تحريك مسار السلام المتعثّر في اليمن. وبحسب مصادر مقربة من حكومة عدن، وأخرى دبلوماسية مطلعة، تحدثت إلى «الأخبار»، ثمة ترتيبات سعودية مع سلطنة عمان، لعقد جولة مشاورات جديدة بشأن «خارطة الطريق» الأممية التي أعلنها المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، أواخر كانون الأول الماضي، بهدف مناقشة نقاط الاختلاف حول تلك الخارطة. وكانت توقّعت مصادر إعلامية مقرّبة من حركة «أنصار الله» عقد جولة مشاورات بين صنعاء والرياض، في حال عدم وجود اعتراض أميركي ذلك، موضحةً أن المشاورات ستتناول خفض التصعيد الاقتصادي بين صنعاء وعدن، واستئناف تصدير النفط كضرورة لصرف مرتبات الموظفين.

وفي الساعات الماضية، شهدت مسقط لقاء بين غروندبرغ ووفد صنعاء المفاوض، الذي اجتمع أيضاً مع الوسيط العماني. وأوضح مصدر مسؤول في حكومة صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن اللقاءات تركّزت على تحييد الملفّين الإنساني والاقتصادي بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف كافة، فيما قالت وسائل إعلام رسمية تابعة لحكومة عدن إن التحرك الأممي الأخير يهدف إلى إحراز تقدم في «خارطة الطريق»، والترتيب لمراسم التوقيع عليها بعد معالجة ملاحظات الأطراف اليمنيين بخصوصها. كذلك، شهدت عدن لقاء بين نائب المبعوث الأممي، سر قتاح، وقيادات عليا في «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات في اليوم نفسه، تبعه آخر مع رئيس الحكومة الموالية لـ«التحالف»، أحمد بن مبارك، حيث نوقش استئناف مفاوضات السلام. وكان قد أثار استدعاء المملكة أعضاء «المجلس الرئاسي»، أول من أمس، إلى الرياض، مخاوف بعض قيادات «حزب الإصلاح»، والتي هاجمت التحرك الأممي الأخير، ووصفت ما يحدث في مسقط بالصفقة. وقال مستشار نائب الرئيس المقال، يوسف الحاضري، إن «السعودية تسعى إلى التخلص من حلفائها في اليمن، والاعتراف بسلطة صنعاء».

من جهتهم، اعتبر مراقبون في صنعاء التحرّك السعودي محاولة من مسؤول ملف اليمن في الديوان الملكي، خالد بن سلمان، لاستغلال الجمود الذي يعانيه مسار السلام في تقديم المملكة كوسيط إقليمي إلى جانب سلطنة عمان، وليس كطرف، والتهرّب من أي التزامات أو تعويضات جرّاء قيادتها الحرب على مدى أكثر من تسع سنوات. ويأتي هذا التحرك بعد أسابيع من سحب الديوان الملكي ملف المفاوضات من السفير السعودي محمد آل جابر، كما أنه يتوازى مع جهود دبلوماسية تقودها الولايات المتحدة، تمثّل آخر فصولها في عقد السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، أكثر من لقاء مع رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، وقيادات أخرى في الرياض، ناقش خلالها تطورات مفاوضات السلام و«التصعيد في البحر الأحمر»، بحسب وكالة «سبأ» - نسخة عدن.

وسبق أن قوبلت الخارطة الأممية بتأييد إقليمي ودولي واسع النطاق، كونها مثّلت أهم اختراق في جدار الأزمة اليمنية، خاصة أن الأطراف التزمت بموجبها بتنفيذ عدد من التدابير الإنسانية تشمل وقف إطلاق نار في عموم اليمن، ومباشرة إجراءات لتحسين الظروف المعيشية تشمل صرف مرتبات الموظفين وفتح مطار صنعاء ورفع القيود على ميناء الحديدة وإعادة تصدير النفط والغاز اليمنيين، والانخراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة، والعمل مع الأمم المتحدة على إنشاء آليات تطبيق سلس لتلك الالتزامات. إلا أن واشنطن عمدت إلى تحويل «خارطة الطريق» إلى ورقة ضغط بعد فشل قواتها البحرية والقوات الغربية المساندة لها في كسر الحصار اليمني المفروض على الملاحة الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، نُقل عن مصادر دبلوماسية موالية لـ«التحالف»، منتصف آذار الماضي، تأكيدها سعي واشنطن إلى الضغط على المبعوث الأممي، لتعديل عدد من بنود الخطة، واستخدام البنود المعدلة كأوراق ضغط جديدة على «أنصار الله» لوقف عملياتها في البحر الأحمر ضد السفن الإسرائيلية. وكان أبرز التعديلات المطلوبة أميركياً إلغاء بند «تسليم الرواتب للعسكريين في مناطق سيطرة صنعاء»، وربطه بوقف العمليات المشار إليها. وفي ظل استبعاد قبول صنعاء بأي تفاوض مع الرياض على النسخة المعدلة، تسود توقعات بعودة الضغوط وإفشال المفاوضات، خصوصاً أن المبعوث الأميركي لدى اليمن، تيم ليندركينغ، أفشل جولة سابقة كان مخطّطاً لها أواخر شهر رمضان.

صيادون يصنعون يفرغون صيدهم على شاطئ جنوب الحديدة (أ ف ب)

تقرير

الأرمن في ذكرى الإبادة
باشينيان يضحّي بـ«السردية»

محمد نور الدين

تحلّ اليوم، الـ24 من نيسان، الذكرى الـ109 للمجازر التي ارتُكبت في حقّ الأرمن في عام 1915 على يد الدولة العثمانية، وذهب ضحيتها - وفقاً للأرمن - ما بين مليون ومليون ونصف المليون نسمة؛ ووفقاً للرواية التركية حوالى النصف مليون. ولعلّ ما يميّز الذكرى لهذا العام، التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، حين وصف ما حصل بـ«الكارثة الكبرى»، بخلاف ما هو مجمع عليه في الأدبيات الأرمينية ولدى الكثير من الباحثين والمؤرخين باعتبار الأحداث «إبادة» موصوفة نتيجة قرار رسمي من وزير الداخلية آنذاك، طلعت باشا، اعتقال المثقّفين الأرمن في إسطنبول يوم 24 نيسان، وتهجير الأرمن قاطبةً من بلاد الأناضول، ولا سيما المناطق الشرقية منه، إلى الجنوب وإلى الصحراء السورية خصوصاً.

وإذ يرفض الأرمن أيّ توصيف لما وقع، يشذّ عن كونه «إبادة»، فهم اعترضوا على الاتفاق الذي توصّل إليه وزير الخارجية التركي الأسبق، أحمد داود أوغلو، مع نظيره الأرميني، إدوار نالبنديان، برعاية سويسرية - أميركية - فرنسية لحلّ القضية الأرمينية (10 تشرين الأول 2009)، ما اضطر أرمينيا إلى التراجع عنه. ومن بين ما اعترض عليه وقتها، اتفاق الطرفين على تشكيل لجنة من الباحثين والمؤرخين لدراسة أحداث 1915، وهو ما يعني بالنسبة إلى الأرمن التشكيك في حصول الإبادة. وفي داخل أرمينيا، ووجه الاتفاق أيضاً بانتقادات، ليسقط تحت وطأة شروط جديدة وضعها الطرفان لاحقاً، ومنها انسحاب أرمينيا من الأراضي التي سيطرت عليها وكانت تتبع أذربيجان قبل سقوط الاتحاد السوفياتي.

ما يطفو اليوم على السطح ويتقدّم على غيره، هو الصراع المباشر بين أرمينيا والأرمن من جهة، وبين أذربيجان من جهة أخرى. لكن «الحرب الوطنية» لعام 2020، كما تصفها باكو، انتهت إلى انسحاب كامل للجيش الأرميني من كل الأراضي الأذربيجانية التي كانت سيطرت عليها بعد عام 1991. وفي أيلول 2023، تمكّنت أذربيجان من إحكام سيطرتها على منطقة قره باغ بعدما هجّرت سكّانها الـ120 ألفاً تحت ضغط الخوف من أن يتعرّضوا لإبادة ثانية. وبذلك، انتهى الوجود الأرميني الممتدّ عبر قرون في القوقاز الجنوبي، تماماً كما انتهى في الأناضول الشرقي أو ما يسمّيه الأرمن «أرمينيا الغربية» في عام 1915. وهذا، يُعيد المشهد إلى جوهر المشكلة، وهو مطالبة الأرمن، تركيا، بأن تقبل بثلاثة شروط لتجاوز الخلافات التاريخية وتطبيع الوضع بين الطرفين، وهي: اعتراف تركيا بوقوع إبادة عام 1915، واعترافها بأن السلطة الرسمية في الدولة العثمانية هي التي ارتكبت هذه الإبادة بموجب قرار رسمي، وبالتالي تحمُّل مسؤولية ما يترتّب على ذلك من تعويض الأرمن الذين سقطوا في الإبادة، وإعادة الأراضي التي كان الأرمن يقطنون فيها في شرق تركيا الحالية. أما مسألة أذربيجان وقره باغ، فهي مسائل مستجدّة نشأت نتيجة تفكّك الاتحاد السوفياتي، لكنها، على ما يبدو، تركت أثرها حتى على الشروط الأرمينية الثلاثة الشهيرة.

> انتهى الوجود الأرميني الممتدّ عبر قرون في القوقاز الجنوبي، تماماً كما انتهى في الأناضول الشرقي في عام 1915

على أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أنّ أرمن قره باغ والقوقاز تعرّضوا، في عهد نيكول باشينيان، لكارثة لا تقلّ انعكاساتها عن إبادة عام 1915، وكانت السبب المباشر في أن يقبل رئيس الوزراء بـ«اتفاق ألماتا» حول الحدود الدولية بين أرمينيا وأذربيجان العائدة لعام 1991. ويتضمّن هذا الاتفاق اعترافاً بتبعية منطقة قره باغ، كمنطقة حكم ذاتي، لأذربيجان. أمّا التنازل الثاني، فهو عدم بذل باشينيان أيّ جهد للحفاظ على قرع باغ كمنطقة حكم ذاتي داخل الحدود الأذربيجانية، إذ عندما نشبت حرب 2023، سارع الرجل إلى إعلان استعداده لاستقبال مَن يرغب من الأرمن في قره باغ وشكّلت حسابات باشينيان المتراخية، كارثة كبرى على الوجود الأرميني في القوقاز الجنوبي؛ فبعد خسارة قره باغ ومحيطها، قد يجد الأرمن أنفسهم أمام معضلة جديدة لم تكن تخطر في بالهم على امتداد العقود الماضية: فإذا كان سركيسيان وافق عام 2009 على لجنة لبحث مسألة الإبادة، فإن باشينيان حسم الجدل، ومن دون حتى لجنة مؤرخين، بأن ما جرى عام 1915 ليس إبادة بل «كارثة كبرى». ففي حوار معه حول كتاب بعنوان «النفسية الاجتماعية لجمهورية أرمينيا» أعدّ لمدرسة الإعداد الحزبي التابع لحزب «العقد المدني» الذي يترأسه باشينيان، استخدم الأخير في الحوار عبارة «الكارثة الكبرى» في وصف مجازر عام 1915، ما أثار معارضة داخل أرمينيا.

أرمن قره باغ والقوقاز تعرّضوا لكارثة لا تقلّ انعكاساتها عن الإبادة (أ ف ب)

وفقاً لصحيفة «أغوس» الأرمينية الصادرة باللغة التركية في إسطنبول، في عدد 16 نيسان، فإن أندرانيك قوشاريان، عضو حزب «العقد المدني» ورئيس اللجنة الدائمة للدفاع والأمن في البرلمان الأرميني، فإنه: «قبل إعلان الاستقلال (1991)، كان على الكنيسة الأرمينية والأحزاب السياسية الأرمينية ومجموعات الدياسبورا أن تنشغل بهذا الموضوع. وكان يجب تقديم أسماء كل الشهداء وعائلاتهم إلى معهد الإبادة في يريفان». وقال: «بما أن ذلك لم يُنجز، فيجب اليوم ملء هذا الفراغ. وفي الحال المعاكسة، فإن الطرف الآخر (أي تركيا) سيواصل الادّعاء أنه لم تحدث إبادة». ثم أضاف: «لا يوجد فرق بين مصطلحَي الكارثة الكبرى والإبادة». وفي ردّه على قوشاريان، أوضح الناشط الحقوقي الأرميني، أرمان تاتويان، أنه «لا علاقة البتّة بين جرم الإبادة وبين عدد الضحايا. الإبادة ليست في إعدام وجود أو قتل عدد محدّد من البشر، بل هي في أن تعدم من الوجود عن قصد مجموعة من الناس لأسباب عرقية أو دينية أو وطنية».

ومن جهته، ذهب الباحث التركي المعروف في شؤون الأقليات، باسكين أوران، في صحيفة «أغوس» أيضاً، إلى القول إن تعريف المجازر بـ«الكارثة الكبرى» ليس خطأً، وربّما يمكن توصيفها بـ«المذابح» التي قد تنطبق أكثر عليها، فيما رأى الكاتب في صحيفة «قرار» التركية، غالب دالاي، أن «هذا التعريف لا يعكس تغييراً في الموقف الرسمي الأرميني. ولكنه يفتح أمام تغيير المناخ وتلطيف العلاقات بين أرمينيا وتركيا». وقال إن «باشينيان في الأساس يريد تطبيع العلاقات مع أذربيجان، بل قال إنه مستعدّ لدفع الثمن. وهذا موقف مؤيّد للحلّ». ورأى أن «ما يقف وراء هذه الشجاعة لباشينيان، هو التوازنات الجديدة التي نشأت بعد حرب 2020. لقد استعادت أذربيجان أراضيها التي كانت أرمينيا تحتلّها، وهذا شكّل قاعدة موائمة لتصحيح العلاقات بين البلدين. وباشينيان بمواقفه الجديدة ينتظر مقابلاً». ووفقاً للكاتب، فإنه «في حال انخرطت تركيا في دعم التطبيع، فإن مثلّثاً من تركيا وأرمينيا وأذربيجان سيظهر متصالحاً. ويمكن نتيجة هذا التطوّر أن يتراجع تدريجيّاً النفوذ الروسي في القوقاز. لذا، ليس مستبعداً أن تلجأ روسيا إلى محاولة تفجير هذا المسار ومنعه من التحقّق».

إردوغان في بغداد: كلٌّ يغنّي على ليلاه!

علاء اللامي *

> للإنصاف، بعض هذه المذكرات تصب في مصلحة العراق، ولكن غالبيتها يشوبها الغموض وتحفل بالعبارات الفضفاضة وغير الشفافة

حلّ الرئيس التركي رجب طيب إردوغان قبل أيام قليلة ضيفاً على بغداد في زيارة رسمية طال انتظارها والتخطيط لها والتعويل عليها من الطرفين؛ الضيف والمضيف.

كان الطرف العراقي قد خرج منتصراً من معركة فرض سيادة الدولة الاتحادية العراقية على تصدير نفطه من إقليم كردستان، وصدر بذلك حكم قضائي دولي من محكمة «التحكيم التجارية الدولية بباريس»، في آذار من العام الماضي، وفرضت على تركيا غرامة مالية بأكثر من مليار ونصف مليار دولار، ووقف تصدير النفط العراقي من قبل الإدارة المحلية الكردية من دون موافقة بغداد. وقد أنصاعت أنقرة لقرار المحكمة بوقف تصدير النفط العراقي من الإقليم فأوقفته، ولكنها تماطل في تسديد ما بذمّتها إلى بغداد ولم ترد أي إشارة إلى هذا الموضوع في ما تسرّب أو صدر رسمياً حول الزيارة.

أنقرة، أيضاً، طلبت من بغداد موقفاً مسانداً لها في حربها ضد التمرّد الكردي الذي يقوده حزب العمال الكردستاني منذ عدة عقود بما يجعل القوات العراقية رديفاً وراس حربة لقواتها، إضافة إلى طلبات تركية أخرى تتعلق بالجانب التجاري والاستثماري الواسع النطاق، ليتم الصعود من عشرين مليار دولار - هو مجموع حجم التبادل التجاري، وهو مختل لمصلحة تركيا ومن جانب واحد - إلى ثلاثين مليار دولار في المستقبل القريب.

بالاطلاع على ما تسرب حتى الآن من بنود الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، نسجل صمتاً عراقياً على الوجود العسكري التركي المفروض كاحتلال فعلي في أكثر من إحدى عشرة قاعدة عسكرية في شمال العراق. كما حفل البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي حول الزيارة، بعبارات غامضة وفضفاضة لا تكاد تقول شيئاً، من قبيل «تطوير سبل التفاهم والتعاون»، و«وضع رؤية جديدة لتنفيذ مشاريع البنى التحتية والاستثمارية للموارد المائية في العراق»، «اعتماد رؤية تهدف إلى تخصيص عادل ومنصف للمياه العابرة للحدود»، و«وضع رؤية لاستخدام المياه بطريقة رشيدة وفعالة للتعاون عبر مشاريع مشتركة».

ومن الواضح أن تركيا أصرّت على رؤيتها لمياه الرافدين، دجلة والفرات، كمياه عابرة الحدود وليست أنهاراً أو مجاري أنهار دولية. ولكنها تخلت عن اعتبار النهرين حوضاً واحداً كما تراهما بغداد مستندة إلى حقائق الطوبوغرافيا والهايدرولوجا والجغرافيا. ولا ندري إن كانت هذه العبارة قد تم الاتفاق عليها أو أنها تمثّل الرأي العراقي.

من الواضح أن ما تم التوقيع عليه لم يرقَ إلى اتفاقية إستراتيجية فعلية حقاً، بل هو اتفاقية إطار تشتمل على عدد من مذكرات التفاهم التي يمكن أن تبقى هكذا من دون تطبيق. وللإنصاف، بعض هذه المذكرات تصب في مصلحة العراق، ولكن غالبيتها يشوبها الغموض وتحفل بالعبارات الفضفاضة وغير الشفافة.

ويبدو واضحاً أيضاً أن تركيا أصرت على رفضها القديم لمطلب العراق بعقد اتفاقية لتقاسم مياه النهرين بشكل منصف وعادل بموجب القانون الدولي، ولكنها أبدت بعض المرونة الغامضة في الموافقة على صيغة «اعتماد رؤية تهدف إلى تخصيص عادل ومنصف للمياه العابرة للحدود وفقاً لمبدأ المساواة والنوايا الحسنة وحسن الجوار». وكلمة «تخصيص» حلت محل كلمة «تقسيم» التي يطالب بها العراق.

أمّا بعض المبادئ التي تم الاتفاق عليها، فبعضها إن لم يكن ينفع، فهو لا يضرّ، و بعضها ينفع فعلاً ويحتاج إليه العراق ويدخل في إطار الاستثمار العادي بشرط ألا يكون مردوفاً بملاحق سرية. ومن هذه المبادئ:

-التعاون عبر مشاريع مشتركة لتحسين إدارة المياه في حوضي دجلة والفرات.

-دعوة شركات تركية للتعاون في البنى التحتية لمشاريع الري، مثل أنظمة وسدود حصاد المياه، وتبطين القنوات، ونصب محطات التصفية والتحلية، ومشاريع معالجة المياه.

-تنفيذ مشاريع تبادل الخبرات واستخدام أنظمة وتقنيات الري الحديثة والمغلقة.

فالعراق بحاجة ملحة جداً إلى مشاريع من هذا النوع والأتراك لديهم خبرة متراكمة ومفيدة في هذا الباب يمكن الاستفادة منها. ولكن، كما قلنا، ينبغي أن تكون مشاريع شفافة وخالية من الأبواب والملاحق السرية. إنّ كون هذا الاتفاق الإطاري لمدة عشر سنوات أمر جيد ولكن اشتراط تجديده كل سنة لاحقاً يشي بأنه قد يستخدم كوسيلة ابتزاز للعراق. وتقول الفقرة «يستمر تنفيذ الاتفاق لـ 10 سنوات، ويمدد تلقائياً لسنة واحدة في كل مرة بعد اتفاق الطرفين».

طرف آخر يغنّي على ليلاه الخاصة، وهو حكومة الإقلام التي يسيطر عليها الحزب الديموقراطي الكردستاني، بزعامة آل البارزاني، حيث كشف القيادي في الحزب وفاء محمد كريم، عن أجندة زيارة الرئيس التركي لإربيل. وقال كريم إن «جميع الاتفاقيات التي أبرمت من دون مشاركة الإقليم لا يمكن لها أن تنجح كون الحدود الجغرافية لتركيا تكون مع إقليم كردستان». ويبدو أن هذه التهديدات تحاول التشويش على الاتفاق العراقي التركي وتسجيل حضورها لا أكثر، فهي أضعف كثيراً من أن تعرقل شيئاً، خصوصاً أنها تعلم أن الأموال التي تضخها حكومة بغداد تأتي بمبادرات فردية خاصة من السوداني وتشكل خرقاً لقرارات المحكمة الاتحادية العليا.

لقد وقّع رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، والرئيس التركي إردوغان، على 26 مذكرة تفاهم مصاغة بقدر كبير من الحذر والغموض، وهذا ما يعزز المخاوف والشكوك في أن هذه الاتفاقية من المرجح أنها جاءت لتكرس مبدأ «أموال النفط العراقي مقابل مياه الأنهار العراقية المحتجزة خلف السدود التركية العملاقة». ولكي نفهم حجم التهديد والابتزاز التركي؛ نعلم أن العراق لا يحوز الآن في سدوده وخزاناته أكثر من ثمانية مليارات متر مكعب من المياه كاحتياطي حرج، فيما تفوق الحاجة العراقية 55 مليار متر مكعب، علماً أيضاً بأن خزين بحيرة سد أتاتورك التركي من المياه يفوق الـ45 مليار متر مكعب.

إنّ التحالف الطائفي العرقي الذي يحكم العراق اليوم، ومنذ الاحتلال الأميركي سنة 2003، لا يهمه إلا بقاؤه في الحكم مهما كان الثمن، حتى ولو كان الثمن تحويل العراق إلى ربع خال جديد، وهذا ما يصعّب مهمة الدفاع عن العراق وأنهاره وثرواته وسيادته المنتهكة بموافقة هؤلاء الحاكمين.

* كاتب عراقي

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب جنيد مهدي سليمان بمُوجب تفويض عقد البيع شهادات قيد بدل ضائع عن بدر عثمان شعبان للعقار 1302 وعن مصطفى محمد شعبان بالعقار 1303 وعن محمد مصطفى علي بالعقار 595 منطقة مشحه.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب جورج انطون كوسا شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1154 رحبة.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلبت ليلى علي المصري سند تمليك بدل ضائع للعقار 68 وادي الجاموس.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب جوزيف خليل نادر بوكالته عن عارف طنوس قديح شهادة قيد بدل ضائع للعقار 4942 القبيات.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب جو يوسف ادم بوكالته عن حميد جبرائيل الياس موسى شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 4622 و4632 و4688 القبيات.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب سعدالله بيطار بالوكالة عن بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. شهادة تامين بدل ضائع للعقار 3276 المقسم 5 البلوك A منطقة رحبة.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان قضائي
تدعو محكمة الاستئناف المدنية في الجنوب الغرفة الثانية السيد كلود روحانا جزين سنيا والمجهول محل الإقامة الحضور إلى قلم المحكمة بالذات أو من يمثله قانوناً لاستلام صورة عن الاستحضار الاستئنافي ومرفقاته وموعد جلسة 23/5/2024 بالدعوى المتكونة بين باتريسيا ناصيف بوجه ايليا ابو زيد ورفاقة برقم أساس مدورة 747/2024 نوع الدعوى عجلة (إزالة مدافن) واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا سيتم إبلاغك الأوراق بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة باستثناء الحكم النهائي
رئيس القلم/ حسين محمد يونس

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب حيدر توفيق أبو حيدر لنفسه سند تمليك بدل ضائع عقا أصلاً وحالياً مجهولي محل الإقامة.
بالدعوى رقم 2024/35 تدعوكم هذه المحكمة لاستلام صورة الاستدعاء ومربوطاته المرفوع ضدكم من المُستدعي نجيب الياس البرباري وكيله المُحامي جورج نصار بدعوى إزالة شيوع للعقار رقم 700 منطقة كفر عقا العقارية، وذلك خلال مُهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان وان تتخذوا مقاماً لكم ضمن نطاق هذه المحكمة وإلا جاز لهذه المحكمة وسنداً لنص المادة 15 أ.م.م. تعيين مُمثلاً خاصاً يقوم مقام الورثة لينوب عنكم في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين المُمثل القانوني أو تعيين الورثة.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب موريس فؤاد سيدي لمورث مُورثه شبلي عبدالله إبراهيم مهنا سند تمليك بدل عن ضائع للمُورث بحصته بالعقار رقم 1753 فرزل.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب موريس فؤاد سيدي لمورث مُورثه شبلي عبدالله إبراهيم مهنا سند تمليك بدل عن ضائع للمُورث بحصته بالعقار رقم 928 رعيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان
صادر عن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا العنداري
إلى المُستدعى ضدهم: ورثة كفى طنوس حنا حبيتر زوجة بيدرو بن يوسف سليمان سابا من بلدة كفر عقا أصلاً وحالياً مجهولي محل الإقامة.
بالدعوى رقم 2024/35 تدعوكم هذه المحكمة لاستلام صورة الاستدعاء ومربوطاته المرفوع ضدكم من المُستدعي نجيب الياس البرباري وكيله المُحامي جورج نصار بدعوى إزالة شيوع للعقار رقم 700 منطقة كفر عقا العقارية، وذلك خلال مُهلة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان وان تتخذوا مقاماً لكم ضمن نطاق هذه المحكمة وإلا جاز لهذه المحكمة وسنداً لنص المادة 15 أ.م.م. تعيين مُمثلاً خاصاً يقوم مقام الورثة لينوب عنكم في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين المُمثل القانوني أو تعيين الورثة.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

◄ وفيات ►

إن فيكم قوة لو فعلت لغيرت وجه التاريخ
أكتافكم أكتاف جبابرة، وسواعدكم سواعد أبطال.
سعاده

انتقل إلى رحمته تعالى في المهجر المأسوف عليه

الرفيق إيلي فايز عبود

والدته: أنطوانيت شماطة
زوجته: روث نادر، فاطمة زين
أبناؤه: مالك، سليم وخطيبته ستيفاني وفايز وزوجته سو وعائلتهما
بناته: باتريسيا زوجها جيك باكو وعائلتهما أنطوانيت، أرام ورندا
شقيقته: هية زوجة الدكتور الأمين أنطوان الحتي وعائلتهما
ميشال زوجته كاتيا مقدسي وعائلتهما
مالك زوجته مهى شديد وعائلتهما
تقبل التعازي في قاعة خريجي الجامعة الأمريكية ساحة الوردية الحمرا يوم السبت الواقع في السابع والعشرون من نيسان 2024 من الساعة الثالثة حتى السادسة بعد الظهر
ولكم من بعده طول البقاء
الآسفون: آل عبود، شماطة، نادر، زين، حتي، ملكي، باسيلا، باكو، مقدسي، شديد، كويست

الأخبار
إشتراكات
توزيع
إعلانات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

عجبي!

زوبعة «ليبرالية» في فنجان التطبيع

طاهر بركة... أي حرية تحت الحذاء الاسرائيلي؟

هاهو السيناريو نفسه يتكرّر! بعد ليال الاختيار التي استضافت «الأستاذ» افيخاي ادرعي على شاشة «العربية»، هاهو الطاهر بركة يعلن في فيديو أنّه «محروم» من زيارة لبنان بسبب دعوى قضائية رفعت ضدّه على خلفية محاورته شخصيّات إسرائيلية. وهنا أثارت حفيظة الجوقة الإعلامية و«المدنية» المعروفة التوجّه. واضعةً الإعلامي اللبناني في موقع الضحية!

(ميكانيك سيفتشي ـ تركيا)

نزار نمر

منذ بدء «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 وما تلاه من عدوان إسرائيلي، أخذت قناة «العربية» السعودية طرفاً واضحاً رغم سياستها المعلنة في «الحياد»، فاعتبرها ملايين العرب منحازةً لمصلحة العدوّ الإسرائيلي الذي تخندقت في صفّه،

> **اذعى طاهر بركة انّ هناك جهات «تحاول استغلال ثغرات في القانون اللبناني»، ملمّحاً إلى «تسييس» ما!**

وهو ما لم تخفه القناة بوصفها حرب الإبادة «نزاعاً» وحركات المقاومة «ميليشيات» واستضافتها المتكرّرة لسؤولين في الكيان العبري للأخذ برأيهم و«وجهة نظرهم»، غير آبهة بخسارتها المشاهدين لمصلحة قنوات أخرى عرفت كيف تستغلّ الفرصة في تغطيتها، وعلى رأسها «الجزيرة» القطرية.

في هذا السياق، كانت انتقادات واسعة تطال مستشار القناة للشؤون العسكرية رياض قهوجي بسبب تغطيته المنحازة إلى كيان العدوّ ضدّ المقاومة الفلسطينية، إضافة إلى الحملة الشعبية على الإعلامية اللبنانية في القناة ليال الاختيار لاستضافتها المتحدّث باسم «جيش» العدوّ الإسرائيلي أفيخاي أدرعي والتوجّه إليه بلقب «الأستاذ»، قبل أن تعود وتستضيف المتحدّث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية للإعلام العربي أوفير جندلمان، مستخدمة لقب «أستاذ» من جديد، يومها، أقامت الاختيار حملة تضامن معها لعبت فيها دور الضحية وبرّرت مخالفتها القوانين اللبنانية التي تجرّم التطبيع مع العدوّ بأنّها «قوانين حزب الله»، وبأنّ عملها يحتّم عليها القيام بما قامت به. وتقدّمت «هيئة ممثّلي الأسرى والمحرَّرين» في حينه بإخبار ضدّها لدى المحكمة العسكرية التي أصدرت بلاغ بحث وتحرّ بحقّها.

وها هو السيناريو الآنف يتكرّر مع الإعلامي في القناة نفسها، اللبناني طاهر بركة، الذي أعلن أخيراً أنّه محروم من زيارة لبنان بسبب دعوى قضائية رفعت ضدّه على خلفية محاورته شخصيّات إسرائيلية. وكما مع ليال الاختيار، ثارت حفيظة الجوقة الإعلامية و«المدنية» نفسها معروفة التوجّه، وهو ليس سوى الهوى الأميركي الذي تعترف باتّباعها له، فوضعت بركة في موقع الضحية كأنّه لم يخطئ، وألبسته عباءة حرّية الصحافة، رغم أن لا علاقة لذلك بما قام به. فحرّية الإعلام مقدّسة، فيما التطبيع تجرّمه القوانين اللبنانية ويُعدّ خيانة واعترافاً بكيان احتلال يمعن في ارتكاب أبشع الجرائم بحقّ الإنسانية.

وكان المحامي غسّان المولى بوكالته عن «هيئة ممثّلي الأسرى والمحرَّرين»، والإعلامي حسين مرتضى، تقدّما في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بإخبار أمام النيابة العامة العسكرية ضدّ بركة بجرم «اتّصال تلفزيوني مع المتحدّث باسم جيش الاحتلال الصهيوني أفيخاي أدرعي». وقال بركة في مقطع نشره على صفحته على منصّة X (تويتر سابقاً) إنّه محروم من زيارة لبنان منذ ستّة أشهر بسبب محاورة شخصيّات إسرائيلية على شاشة غير لبنانية ولا تخضع لقوانين لبنان، بل تخضع لقوانين البلد الذي تبثّ فيه، أي الإمارات العربية المتّحدة، بحسب قوله. وكانّ البلد حيث بركة موجود لا يمنع أشخاصاً يعتبرهم الصحافي يتمتّع بحقّ رفض إجراء حوار مع شخصية تعتبرها قوانين بلاده «عدوّة».

وادّعى بركة أنّ هناك جهات (لم يسمّها) «تحاول استغلال ثغرات في القانون اللبناني»، ملمّحاً إلى «تسييس» ما، ومعتبراً أنّه «يتمّ استغلال هذا الموضوع لأسباب شخصية وحزبية وسياسية ضيّقة»، ومشيراً إلى أنّ المقابلة كان يُجري مثلها منذ سنوات من دون أن يتعرّض للإخبار القضائي حتّى الآن. كانّ التمادي في الخطأ يبرّر عدم محاسبته ولو أتت متأخّرة! فوق ذلك، هذا بركة حذو زميلته الاختيار باتّهام أسرى محرَّرين بأنّهم مسيّسون! وكانت «هيئة ممثّلي الأسرى والمحرَّرين» قالت إبّان التقدّم بالإخبار إنّ «الادّعاء بجحّة العمل لدى وسائل إعلامية عربية كانت أو أجنبية على علاقة مع العدوّ الصهيوني غير مبرّر، وهو عذر أقبح من ذنب، فتطبيع القانون يسمو فوق كل اعتبار».

هي حلقة جديدة من مسلسل «تطبيع التطبيع» الذي كان جارياً على قدم وساق قبل أن يغرقه ويجهضه «طوفان الأقصى»، ويبدو أنّ محاولات إكماله لن تستكين مهما استفحل التيّار الذي يسير بعكس ما يشتهيه. لكنّ المهمّ أنّ هذا التيّار قويّ بما يكفي لصمود لبنان بوجه عدوّ فاشل لم يترك وسيلة إلّا وجرّبها بوجه هذا البلد الصغير الذي لا يزال يعصى عليه.

لكن عندما يتعلّق الأمر بلبنان، يُستسهل الانتقاد مهما كان القرار. الأنكى أنّ الإعلامي لا يبدو بأنّه يشعر بأيّ ذنب، بل يدخل مباشرةً في تبرير القوانين متغاضياً عن الجانب الأخلاقي والإنساني، إذ يرى أنّه «واجه» المتحدّث الإسرائيلي وأجبره على الانسحاب. علماً أنّ الصحافي يتمتّع بحقّ رفض إجراء حوار مع شخصية تعتبرها قوانين بلاده «عدوّة».

وادّعى بركة أنّ هناك جهات (لم يسمّها) «تحاول استغلال ثغرات في القانون اللبناني»، ملمّحاً إلى «تسييس» ما، ومعتبراً أنّه «يتمّ استغلال هذا الموضوع لأسباب شخصية وحزبية وسياسية ضيّقة»، ومشيراً إلى أنّ المقابلة كان يُجري مثلها منذ سنوات من دون أن يتعرّض للإخبار القضائي حتّى الآن. كانّ التمادي في الخطأ يبرّر عدم محاسبته ولو أتت متأخّرة! فوق ذلك، هذا بركة حذو زميلته الاختيار باتّهام أسرى محرَّرين بأنّهم مسيّسون! وكانت «هيئة ممثّلي الأسرى والمحرَّرين» قالت إبّان التقدّم بالإخبار إنّ «الادّعاء بجحّة العمل لدى وسائل إعلامية عربية كانت أو أجنبية على علاقة مع العدوّ الصهيوني غير مبرّر، وهو عذر أقبح من ذنب، فتطبيع القانون يسمو فوق كل اعتبار».

هي حلقة جديدة من مسلسل «تطبيع التطبيع» الذي كان جارياً على قدم وساق قبل أن يغرقه ويجهضه «طوفان الأقصى»، ويبدو أنّ محاولات إكماله لن تستكين مهما استفحل التيّار الذي يسير بعكس ما يشتهيه. لكنّ المهمّ أنّ هذا التيّار قويّ بما يكفي لصمود لبنان بوجه عدوّ فاشل لم يترك وسيلة إلّا وجرّبها بوجه هذا البلد الصغير الذي لا يزال يعصى عليه.

مرآة الغرب

«النازي المختون» يضطهد الكوميدي غيّوم موريس!

باريس ـ حرب حبيب

منذ بداياته، لم يسلم أحد من لسانه وتعليقاته، لا من أهل السياسة والسلطة، ولا من أهل الصحافة أو الثقافة. مع ذلك، لا يذكر له أيّ تورّط قضائي بسبب عروضه الهزلية، إلى أن ألقى بنفسه وسخريته على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال برنامج يتناول احتفالات الهالوين. وقع اختياره على نتنياهو ليكون أفضل زي تنكري مثيراً للرعب

> **أطلق نكتة على نتنياهو فاشتعلت الحرب ضده**

لدى الأطفال، واصفاً إياه بأنه أشبه بـ «النازي المختون»!

ضجة مدوية، نقاشات، رقابة، شتائم وتهديدات بالقتل على منصات التواصل الاجتماعي، وسائل الإعلام، وخصوصاً قناة CNews، كما في أروقة «الجمعية الوطنية الفرنسية» وحتى مراكز الشرطة والشرطة القضائية والمحاكم ما هي إلا إعلان عن الشرخ الكبير في أسس القيم الثقافية الفرنسية المرتكزة على حرية التعبير، وضربة قوية لمكانة الكوميديين/ات والحق في التعبير عبر أسلوب السخرية والتهكّم والكاريكاتور الذي حظي بمكانة خاصة في فرنسا حتى اليوم.

هكذا وجد الكوميدي الفرنسي غيّوم موريس نفسه خاضعاً لتحقيقات الشرطة القضائية في محاولات عبثية لتفسير «نكتة» أطلقها في برنامجه الإذاعي Le Grand Dimanche soir، على أثير «فرانس انتير»، حيث يعمل منذ عام 2012، استمرّت عواقبها لثلاثة أسابيع مكثفة من الضجة الإعلامية والتهديدات بالقتل والرقابة والإشكالات القضائية.

انهالت عليه الانتقادات اللاذعة كما التشهير والشتم العلني واتهامه بمعاداة السامية من قبل السياسي الفرنسي الإسرائيلي مئير حبيبي، إضافة إلى ثلاث قضايا إحداها تم وتشهير، قال عنها غيوم موريس: «رغم أنّ قضايا التشهير ترفع عادة من قِبل المشهَّر به شخصياً، إلا أن عبثية الحال سمحت بأن ترفع الدعوى جمعيات وتنظيمات يهودية أوروبية وبعض أفراد «محامون بلا حدود» بتهمة نشر الكراهية ضد اليهود التي لا أساس لها أيضاً»، إلى جانب وصول عدد كبير من التهديدات بالقتل من الجمهور على هاتفه الشخصي، فانتهى به الأمر إلى التوجه أيضاً إلى القضاء ضد السياسي مئير حبيب وحوالى 15 شخصاً هدّدوه بالقتل.

وكانت إذاعة «فرانس انتير» أزالت فيديو الحلقة عن موقعها الرسمي ومنصاتها ولم يعد له أثر إلا على قناة الفنان الهزلي الخاصة على اليوتيوب. برفض موريس كل الاتّهامات الحزبية والسياسية، ويشدد فقط على المرح والضحك وقراره بأن يكون ذلك مصدر رزق له أيضاً، معتمداً على «حرية التعبير» ومؤمناً بها. إلا أن حاجة الجمهور إلى التاطير، لم تنفك تبحث وتصدر الأحكام في حين أنّ أعماله وإنتاجاته تظهر جلياً أنه من اليسار، بل من اليسار الراديكالي، ما يعزز بطبيعة الحال هجوم الأصوات اليمينية عليه. حتى إنّ أصواتاً فرنسية رأت كونه مناصراً للبيئة ومدافعاً عنها، أو أنه أصبح نباتياً في عام 2019 هو تأكيد لراديكاليته بمعنى أنّها تثبت التهم الموجهة إليه!

رفض موريس طلب إدارته بتقديم اعتذار عن تصريحاته الهزلية، وفسّر ذلك في مقابلة مطوّلة ومباشرة له على قناة اليوتيوب الراديكالية Auposte.fr لصاحبها ومقدم برامجها دافيد دوفرين معللاً أنه من العبثية بمكان «أن أقوم بالسخرية وإلقاء النكات واعتذر عنها لاحقاً أو أفسّرها للآخرين، فمن ضَحِك ضحك، ومن لم يحب أو لم يجد ما قلته مضحكاً، فلن يضحك وهنا ينتهي الأمر». كان لقاء Auposte حميمياً، فكاهياً، لاذعاً ومباشراً أجاب الفنان الكوميدي فيه عن الكثير من الأسئلة المتعلّقة بقضيته، ولم يتوان عن إطلاق عدد من العبارات الساخرة اللاذعة الجديدة. أعرب عن عدم ندمه أو تراجعه عما قاله سابقاً، وخصوصاً لأنه لم يتناول اليهودية مطلقاً بل تحدّث فقط عن «مجرم حرب». وكان مقدم البرنامج قد حصل على مخطوطة كتاب موريس، قبل عرضه على الرقابة، علماً أنّه صدر أخيراً عن دار Seuil تحت عنوان «في آذن الإعصار» متمماً بذلك نشر عشرة كتب هزلية.

يضحك الفنان الهزلي حين يتحدث عن محاولات الشرطة القضائية توريطه بتهمة اللاسامية عبر ذكر أسماء دمغت بالتهم نفسها في فرنسا مثل ديودونيه وغيره ممّن أعلنوا عن مساندته في قضيته عبر فيديوهات نُشرت على صفحاتهم، لكن «بقيت إجابتي ثابتة. لقد قمت بمزحة واستمررت بتذكير نفسي بذلك طوال التحقيق».

رغم كل ما حدث، لا يزال موريس مستمراً في عمله الإذاعي في راديو «فرانس انتير» (رغم الملفّ القضائي الجاري بحقّه في محكمة العمل)، ولا تزال مشاريعه الفنية الهزلية مستمرة، إضافة الى الأصداء الإيجابية للكتاب الجديد، وخصوصاً أنه يتناول عالم الميديا، فلا شك في أنّ وسائل الإعلام كافة اهتمت به بشكل لافت، يُضاف إلى إستراتيجيات التوزيع والترويج الناجحة، ومن الجدير ذكره تبرّع الكاتب بحقوق النشر لمنظمة «أطباء العالم». أنهى غيوم موريس مقابلته في القناة الراديكالية البديلة Auposte.fr قائلاً: إنّ الفن التهكّمي لا يعلو على القانون، لكن «مساحات النقاش متاحة دوماً، وما قمنا به اليوم من نقاش ومشاركة/ في هذه الحلقة، هو خلاصنا الوحيد لأننا بذلك نحيا إنسانيتنا حتى لو أننا على غير وفاق».

نيوميديا

تشهد العلاقة بين الولايات المتحدة والصين تصاعداً في التوترات التقنية والتكنولوجية. إذ أعلنت إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين أخيراً عن قرارها بطلب إزالة عدد من تطبيقات المراسلة الشهيرة من متجر تطبيقات آبل في البلاد. خشية من نشر «محتوى تحريضي أو سلبي والتسبّب في اضطرابات داخلية»

بعد شهر على التصويت الأميركي بحظر تيك توك

«الانتقام» الصيني يطيح بواتساب

علي مرعي

قبل شهر تقريباً، وافق مجلس النواب الأميركي بغالبيته الساحقة على مشروع قانون يجبر تيك توك على الانفصال عن الشركة الأم تحت طائلة حظره على مستوى البلاد، إذ تعتقد الولايات المتحدة أنّ منصة مقاطع الفيديو القصيرة تسمح لبكين بالتجسّس على مواطنيها والتلاعب بآرائهم وتوجهاتهم. في حين نفت الشركة مراراً نقلها معلومات إلى السلطات الصينية، رافضةً أي طلب محتمل من هذا النوع. على الضفة المقابلة، تطبّق الدولة الصينية سياسات تقييدية على الشركات التكنولوجية الأجنبية والمحلية على حد سواء، وتتخذ منذ سنوات تدابير متعددة لتنظيم استخدام الإنترنت وتقييد الوصول إلى بعض التطبيقات والمواقع، بالإضافة إلى تطبيق سياسة الرقابة الاجتماعية. وقد طلبت إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين بشكل رسمي أخيراً من شركة آبل إزالة تطبيقي واتساب وثريدز من متجر التطبيقات الرسمي (APP Store)، كما تمت إزالة تطبيقَي التراسل الفوري تيليغرام وسيغنال من المتجر الصيني يوم الجمعة الفائت، وفقاً لشركتي تتبع التطبيقات Qimai و AppMagic. وأشارت تحقيقات وكالة «رويترز» أيضاً إلى أنّ باقي تطبيقات شركة ميتا مثل فايسبوك وماسنجر وإنستغرام لا تزال متاحة للتنزيل في متجر التطبيقات الصيني، كما لا يزال يتوافر عدد من التطبيقات الغربية مثل منصة X ويوتيوب وغيرهما. علماً أنّه بلغ مجموع تنزيل تطبيقات إنستغرام ومنصة x وفايسبوك ويوتيوب وواتساب من متجر تطبيقات آبل أكثر من 170 مليون مرة في الصين على مدار العقد الماضي. في سياق آخر، اعتبر بعض الخبراء التقنيين في الصين أن القرار الحكومي بشأن هذه التطبيقات قد يكون مرتبطاً بقاعدة جديدة وُضعت في آب (أغسطس) الماضي، تطلب من جميع التطبيقات المتاحة في الصين تسجيل بياناتها لدى الحكومة تحت طائلة إزالتها في حال عدم الالتزام بهذا البند، وقد كان الموعد النهائي للشركات لإكمال التسجيلات هو نهاية آذار (مارس) الماضي ودخلت اللوائح الجديدة حيز التنفيذ في الأول من نيسان (أبريل) 2024. تقلّص هذه الخطوة عدد تطبيقات الدردشة الأجنبية التي يمكن لمستخدمي الإنترنت الصينيين اللجوء إليها للتواصل مع من هم خارج البلاد، ما يزيد من تشديد الرقابة على الإنترنت من قبل بكين.

وقال المتحدث باسم شركة آبل في رد أولي على المطلب الصيني بأنّ هذا الأمر ليس منطقياً، خصوصاً لناحية المخاوف التي تتعلق بالأمن القومي، وأشار إلى أن الشركة ملزمة باتباع قوانين البلاد التي تعمل فيها ولو كانت تختلف معها، في حين رفضت شركة ميتا التعليق وأحالت الاستفسارات إلى آبل.

بطبيعة الحال، إن الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي في الصين ليست جديدة. على مدى عقود، حُظر عدد من تطبيقات المراسلة الشائعة بما في ذلك تطبيقات فايسبوك وتويتر قبل إعادتها في وقت لاحق، وكانت لشركة آبل نفسها نصيب من عمليات الحظر حتى العام الماضي، فقد طلب منها إزالة عدد من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي الشبيهة بـ ChatGpt حيث كانت الصين تعمل على خدمات محلية مشابهة لها. كما أزالت تطبيق «نيويورك تايمز» الإخباري عام 2017، في وقت تزايدت فيه الرقابة على الأخبار ولا يزال غير متوافر على متجر تطبيقات الصين من آبل حتى اليوم. وكما في حالات الحظر السابق، يعمد المستخدمون داخل الصين إلى الإفادة من خدمات البروكسي والـ VPN لاستعمال هذه التطبيقات بعيداً عن «جدار الحماية العظيم» الذي تعتمده الصين، ما يجعلهم عرضة للمساءلة والتتبع أيضاً. في مقابل ذلك، أتاحت الحكومة الصينية بشكل واسع عدداً من الوسائط الاجتماعية، مثل الإصدار الأصلي من منصة تيك توك و WeChat و Douyin وWeibo وQQ لتشكيل بديل محلي للمنتجات الأجنبية مع ما تحمله من مخاطر لناحية جمع المعلومات وإسقاطها في برنامج الرقابة الاجتماعية الخاص بهم.

> **سعي إلى فرض رقابة أشد على وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات**

يُظهر الصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين في مجال التكنولوجيا والاتصالات أبعاداً سياسية واقتصادية وتكنولوجية تستدعي الاهتمام، إذ تطلق الإجراءات الحكومية في كل من الصين والولايات المتحدة إشارات عميقة بشأن التوجهات الإستراتيجية والأمنية لكل بلد، ما يؤثر على الشركات والمستخدمين على حد سواء، ويتجلى هذا التوتر في مسعى الحكومات إلى فرض رقابة أشد على وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التكنولوجية، وتحديداً على الشركات الأجنبية.

من جهة أخرى، يعكس الاستخدام المتزايد لخدمات البروكسي والـ VPN استمرار رغبة المستخدمين في الوصول إلى التطبيقات والمنصات العالمية، وهو ما يعكس التحدي الذي تواجهه الحكومات في مواجهة تلك التقنيات.

بشكل عام، تنبّه هذه الأحداث إلى أهمية فهم تداعيات الصراعات التكنولوجية وتأثيرها على السياسات العالمية وحقوق المستخدمين، وتشدّد على ضرورة وجود حوار دولي وتعاون لوضع إطارات قانونية وتقنية تحافظ على حقوق الأفراد والدول على حد سواء وتعزّز الاستقرار العالمي والسلم الأمني بين البلاد.

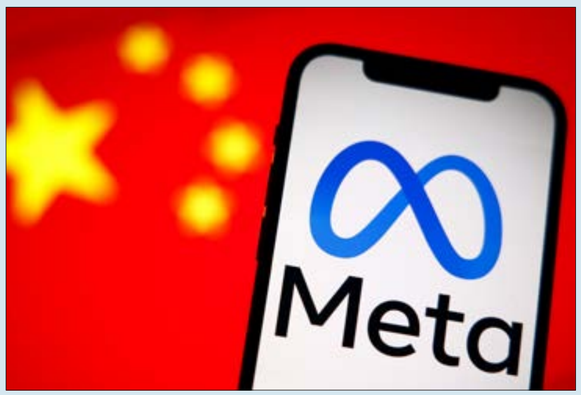

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 24 نيسان 2024 العدد 5184

هوامش على دفتر «الطوفان»

جرّاح العظام الشهير يحرج نظام السيسي

الدكتور أحمد عبد العزيز ذهب إلى غزة لـ «يموت هناك»

القاهرة ـ **أحمد فوزي**

قدّم الطبيب المصري أحمد عبد العزيز (75 عاماً) مثالاً على ما يكنّه المصريون لغزة وشعبها، حين ذهب إلى القطاع كمتطوّع للمساعدة في علاج الفلسطينيين من مآلات الحرب الإسرائيلية المستمرة منذ أشهر. لذلك احتفى الإعلام المصري وروّاد مواقع التواصل الاجتماعي، بما فعله جرّاح العظام الشهير رغم سنّه، إذ وجد الجميع فيه ما يجب أن تكون عليه مصر نفسها مع فلسطين.

وقبل أيام، انتشرت صور للطبيب المصري مع أطباء فلسطينيين يعملون ليل نهار من أجل علاج إصابات بالغة يتعرّض لها الغزاويون أكثرها بتر الأطراف. وكان عبد العزيز قد ظهر من قبل في صور مع عدد من الأطباء المصريين الشباب شكّلوا فريقه الطبي الذي عمل معه حين أجرى عمليات لأطفال غزة المصابين الذين وصلوا إلى «مستشفى العريش» في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. وكان الطبيب من أوائل الذين ذهبوا إلى المستشفى لدى الإعلان عن استقبالها جرحى من غزة، ليجري عدداً من العمليّات الدقيقة للمصابين. وقتها، قال عبد العزيز: «ما يثير الدهشة بين هذه الأحداث والعمليات الجراحية التي كانت تُجرى في ملحمة، كان لسال حال جميع المصابين على قول واحد «الحمد لله» وكانوا ثابتين».

عبد العزيز الذي ذهب إلى غزة هذه المرة «ليموت هناك»، أعلن في أول مداخلة تلفزيونية مع الإعلامي المصري أسامة كمال على قناة «دي. إم. سي» إنّ «المشاهد التي تأتي من غزة تحرك الحجر، فكيف لا تحركه؟». وتابع أنّ الله أعطاه فرصة للذهاب ضمن وفد منظمة أوروبية إلى غزة ليساعد في تخفيف المعاناة عن المصابين. وقال إنّ «الإصابات التي تصلنا، لا يتحمّلها أي طاقم طبي». وأشاد بعزيمة الشعب الفلسطيني «فهي الشيء الوحيد الذي لم يدمَّر في القطاع». واحتفى الإعلامي شريف عامر بعبد العزيز، مؤكداً على أنه مرجع في جراحة العظام في مصر، ولا يحتاج إلى أي مجد معنوي أو مادي، لكنه فضّل الذهاب إلى غزة والمساعدة من هناك، وليس فقط كما فعل من قبل في العريش.

وحين نشر الطبيب عبد الرحمن عبيد من غزة صورةً لزميله المصري موجّهاً له الشكر وقائلاً «رجل في زمن عزّ فيه الرجال»، انهالت الأدعية والتمنيات بالتوفيق لعبد العزيز. يُحرج الأخير قطاعات كثيرة في مصر، تتغنّى ليل نهار برغبتها في الذهاب إلى غزة للمساعدة، بينما هو لم يفكر لحظة في التراجع عن قراره بالذهاب إلى «مستشفى غزة الأوروبي» بالقرب من خان يونس لمدة أسبوعين كاملين هما فترة زيارة الوفد الطبي الذي جاء ضمنه عبد العزيز. لم يقتصر هدفهم فقط على إغاثة المصابين، بل أيضاً لنقل صورة حقيقية لما يحدث في القطاع، وأهمها أنّ طواقم فلسطين الطبية هي التي تعالج المصابين حتى الآن! والمفارقة أنّ بعضاً ممن احتفوا بتواجده في القطاع مثل قناة «دي. إم. سي» التابعة لـ ««الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» (تابعة للاستخبارات المصرية) تجاهلت أن الأطباء المصريين لا يمكنهم الذهاب بسهولة إلى غزة إذا أرادوا، فقد تُقابل رغبتهم بتعنّت أمني مصري، فيما ذهب عبد العزيز إلى غزة حاملاً جواز سفره الأجنبي... يا مصر!

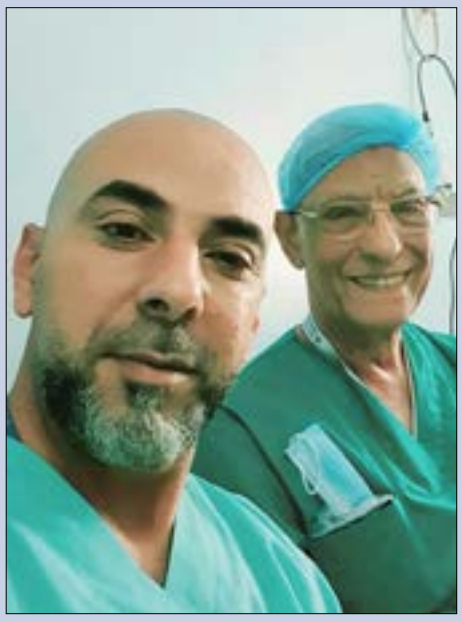
جرّاح العظام أحمد عبد العزيز من شمال قطاع غزة

على بالي

أسعد أبو خليل

لم أعد أحتمل استمرار إلياس المرّ في الحديث عن منصبه في عمله (السابق) كرئيس لـ «صندوق الإنتربول لعالم أكثر أمناً» (تغيّر الاسم بعد ذلك إلى «مؤسّسة»). الحكومة السويسريّة وأعضاء الإنتربول حلّوا المؤسّسة على ضوء شبهات فساد لم يأتِ إلياس المرّ على ذكرها، ولم تسأل المُحاوِرة، سمر أبو خليل عنها (هناك تقرير بريطاني مفصّل عنها بعنوان «الإمارات والإنتربول»). تحدّثت سمر عن إنجازات المرّ في الإنتربول. ما هي قصّة صندوق الإنتربول الذي خلقته أميركا كجائزة ترضية للمرّ؟ تعرّض المرّ (العائد بنَفَس ممانِع إلى الحلبة السياسة) لإحراج فظيع من نشر وثائق ويكيليكس التي بدا فيها أنّه يوجّه النصح إلى إسرائيل في عدوانها على لبنان. أصبح مستقبله السياسي (الذي رسمه أبوه) في خطر شديد. قام جيفري فيلتمان (عرّاب كل جماعة «السيادة» في حينه) بتعيين المرّ على رأس الصندوق، الذي لا ترد عنه أي أخبار، حتى إنّ ذكره ورد فقط في صحافة لبنان وبإيعاز من المرّ (هل هناك من يرى برنامج مارسيل غانم إعلاماً أم حلقة فساد وإفساد؟). يعرّف الصندوق عن نفسه رسميّاً بأنه وُجد في عام 2013 من أجل جمع المال لتمويل أعمال الإنتربول (من هنا كانت تسمية الصندوق). ومنذ إعلان الصندوق ووضع المرّ على رأسه، سعى المرّ إلى خلق صورة مزيّفة عنه. ليس من عمل أمني له. لا، المرّ عدّدَ أمام سمر أبو خليل عدد المجرمين الذين أُلقيَ القبض عليهم في «عهده» كأنّ ذلك كان من عمله. كلّ ما قام به المرّ هو جلب 50 مليار يورو من دولة الإمارات. وما أثار الشبهة أنّ عمل الأموال لم يكن شفافاً، كما أنّ علاقة الإنتربول المالية بدولة الإمارات (ذات السجلّ غير الناصع) أزعج كثيرين بمن فيهم السلطات السويسرية التي بادرت إلى إغلاق الصندوق. لا عيبَ في أن المرّ لم يجد دوراً سياسيّاً بعد خروج الجيش السوري من لبنان ونهاية عهد حميه. للتوضيح للمرّة الأخيرة: المرّ لم يكن له أي علاقة بعمل الإنتربول، بل كان جلّ مهامه جمع المال والترويج (الدعاية) للإنتربول فقط.

مفكرة

يسرى البيطار: لولا فسحة الشعر

موعد لمحبّي الشعر تضربه لهم الشاعرة والأكاديميّة يسرى البيطار (الصورة)، صاحبة ثلاثة مؤلفات شعريّة، وحائزة «جائزة ناجي نعمان الأدبيّة للإبداع». إذ يفتتح القيّم على ملتقى «مختارات» (الزلقا) كمال فغالي الأمسية الشعريّة، لتتولى بعده المحامية ريما سليمان تقديم الشاعرة. تتمحور القصائد الملقاة حول المواقف الإنسانيّة، والقدس وغزّة. وستتضمن أيضاً قصائد من مجموعة البيطار الجديدة التي لم تُنشر بعد.

أمسية شعريّة ليسرى البيطار: غداً ـ الساعة السابعة مساءً ـ ملتقى «مختارات» (الزلقا). للاستعلام: 03/597341

آدم ستيب ريكوفسكي طرابلس... «أم الدنيا»!

بحكم عمله، عاش المصوّر الفوتوغرافي آدم ستيب ريكوفسكي (الصورة) ثلاث سنوات في مدينة طرابلس الليبيّة. وفي عام 2021، انتقل إلى العيش في لبنان، حيث أصبح على معرفة حثيثة بمدينة طرابلس، علماً أنّه ولد في بولندا وتحديداً في مدينة تدعى طرابلس! Tripoli Triptych هو عنوان معرضه الجديد الذي يفتتحه اليوم في Beyt Cafe. تعتمد الصور الفوتوغرافيّة في هذا المعرض، على سرد متعدّد المستويات. يجمع المصوّر بين عناصر كل مدينة من المدن الثلاث، خالقاً قصّة فريدة من نوعها لثلاثيّة طرابلس.

معرض Tripoli Triptych: غداً الخميس ـ الساعة الحادية عشرة صباحاً ـ Beyt Cafe (مار مخايل ـ شارع أرمينيا). للاستعلام: 76/761390

حفلة Del Tempo: يا سلام!

لا زال «برنامج زكي ناصيف للموسيقى»، الذي أُنشئ في الجامعة الأميركية في بيروت عام 2004، بهدف الحفاظ على تراثه الموسيقي وتعزيزه، مستمراً في تقديم حفلاته داخل حرم الجامعة. بالتعاون مع رئيسة مختاري الفنون والعلوم ديدي حوراني، تقدّم الفرقة الموسيقية Del Tempo، بقيادة المايسترو ميشال المرّ، حفلةً موسيقيةً بعنوان «أصوات من أجل السلام» الليلة في قاعة «أسمبلي هول» في الجامعة.

أصوات من أجل السلام: اليوم ـ الساعة الثامنة مساءً. قاعة «أسمبلي هول» (الجامعة الأميركيّة في بيروت). للاستعلام: 76/847675

سعيد تقي الدين تراث في الحفظ والصون

تناول باحثون كثيرون تراث سعيد تقي الدين (1904ـ 1960/ الصورة)، لكن يبقى جان داية الكاتب والباحث الأهم الذي خاض تجربةً عميقةً في تراث الأديب اللبناني. فتقي الدين الذي نشر 13 كتاباً خلال حياته، أصدر له داية 12 عملاً غير منشور بعد وفاته، ليصبح المجموع 25 كتاباً. «جان داية وتراث سعيد تقي الدين» هو عنوان الندوة التي تنظّمها «دار أبعاد» و«دار نلسن» اليوم في قاعة جريدة «السفير» بمشاركة أكاديميين استعرضوا أدب تقي الدين في أطروحاتهم وأبحاثهم.

جان داية وتراث سعيد تقي الدين: اليوم ـ الساعة الخامسة عصراً ـ قاعة «جريدة السفير» (الحمرا). للاستعلام: 71/841086

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com